الفصل الرابع

الحضارة الرأسمالية الغربية..
انهيار بعد إبهار

لقد آن الأوان لزوال الحضارة الرأسمالية الغربية بعد أن نشرت الإلحاد والفساد والفقر فى ربوع العالم كله . لقد ارتكبت هذه الحضارة كل الموبقات التى حاسب الله سبحانه وتعالى كل أمة من الأمم السابقة على ارتكاب واحدة منها فقط . لذلك لابد من زوال هذه الحضارة .

هذا التنبؤ لم يأت من فراغ ، بل أتى من شهادة مفكرى الغرب أنفسهم والأزمات الخانقة التى تتعرض لها الرأسمالية المتوحشة فى هذه الأيام . فقد نشر **"فوكاياما"** كتابه الشهير **"الانهيـار العظيم"** فى القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية .

كما أن الأزمة المالية الحالية فى عام **2008**م ، تلك التى امتدت آثارها السلبية على العالم كله، ولا يعرف حتى الآن: متى وكيف تنتهى هذه الأزمة ؟!!

لذلك فإن هذا الفصل سوف يتضمن بيان الانهيار العظيم كما أورده **"فوكوياما"** فى كتابه ، وكذلك إلقاء الضوء حول الأزمة المالية عام **2008** م . والمدى الذى بلغته لتجعل سعر الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ينخفض إلى الصفر ، وهى المرة الأولى فى تاريخ الرأسمالية التى يحدث فيها مثل هذا الأمر .

المبحث الأول

الانهيار العظيم (*)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء الشيوعية الماركسية ، نشر المفكر الأمريكى الجنسية اليابانى المولد " **فرنسيس فوكوياما** " كتابه " **نهاية التاريخ** "، وقد حاول المؤلف فى كتابه بيان الانتصار التاريخى للرأسمالية على الشيوعية ، ومن ثم فقد حُسم الأمر لصالح الرأسمالية تلك التى سوف تسود إلى ما لا نهاية ، حيث لا يوجد نظام آخر لمنافستها . ومعنى هذا أن التاريخ توقف لصالح الرأسمالية ؛ فلا مجال لظهور نظم أخرى بديلة ، ومن ثم فقد انتهى التاريخ .

وقد أثار نشر كتاب " **نهاية التاريخ** " نقاشا وجدلا واسعا بين مفكرى العالم بمختلف اتجاهاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد نتج عن هذا الجدل، وتلك المناقشات سؤالان فى غاية الأهمية :

الأول : ماذا جنى العالم من وراء ثورة تكنولوجيا المعلومات فى أواخر القرن العشرين ؟

الثانى : ما هو مستقبل المجتمعات فى العالم -الذى فجر وسيطر على الكرة الأرضية مروِّجا لسياسة العولمة- فى القرن الحادى والعشرين ؟

وقد أجاب فرنسيس فوكوياما أو بعبارة أدق، حاول الإجابة على السؤال الأول فى جملة قصيرة مكونة من كلمتين وهى (**الانهيار العظيم**) وهذا هو العنوان الرئيسى لكتابه "**The Great Disruption**". أما إجابته على السؤال الثانى فقد جاءت ضمنا فى

(*) لمزيد من التفاصيل انظر :
سيد البواب ، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها، محاورها ، نتائجها ،تأثيرها ، الطبعة الثالثة ، دار البيان للطباعة والنشر ، القاهرة ،2002م ، ص 119 – 147 .

عنوان الكتاب الفرعى "الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعى" ، وهذان العنوانان: الرئيسى والفرعى هما حصاد دراسة تاريخية وبيولوجية وإحصائية وسياسية لمجتمعات الدول المتقدمة الغربية والآسيوية خلال النصف الثانى من القرن العشرين . ويصل فرنسيس فوكوياما فى هذا الخصوص إلى نتيجة مؤداها أن النصف الثانى من القرن العشرين قد شهد انهيارا عظيما فى القيم، والعلاقات، والروابط الاجتماعية بالدول المتقدمة نتيجة الثورة التكنولوجية المعلوماتية ، وأنه مع ذلك يجرى الآن إعادة صياغة النظام الاجتماعى بحيث يمكن التأكيد على أن القرن الواحد والعشرين الجديد فى سنواته الأولى سوف يشهد نظاما اجتماعيا جديدا ؛ لأن الطبيعة البشرية لا تقبل مطلقا التعايش بالقيم والأعراف وليدة عصر ما بعد الصناعة .

وقبل أن نعالج رؤية فرنسيس فوكوياما عن الانهيار العظيم للقيم الاجتماعية والمجتمع فى العالم المتقدم فى أوروبا وآسيا نتيجة الثورة التكنولوجية المعلوماتية - فإننا نعرض نبذة صغيرة فى سطور عن موضوع أو محتوى كتابه الجديد الانهيار العظيم The Great Disruption.

1- ثورة تكنولوجيا المعلومات والانهيار العظيم للمجتمع فى العالم المتقدم فى الغرب:

لقد غيرت الثورة العلمية التكنولوجية المجتمعات فى الدول المتقدمة وحولتها من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات Information Age .

فعلى الصعيد الاقتصادى حلت الخدمات بشكل متزايد محل التصنيع كمصدر للثروة ، وأصبحت للموظف والعامل وظيفة بالمجتمع المعلوماتى والبنوك ، وشركات الكمبيوتر، والمطاعم، ووكالات الخدمات الاجتماعية . ومن هناك اتجه العمل العقلى الذهنى؛ ليحل محل العمل الجسدى . أما الإنتاج فقد جرى عولمته فى شكل تكنولوجيات معلوماتية رخيصة يسهل الوصول إليها . وأزال التليفزيون، والبريد

الإلكترونى، والمناقشات عبر «الإنترنت»، و«الفاكس» الحدود بين المجتمعات الثقافية والحضارية المستمرة منذ زمن طويل .

وعلى الصعيد السياسى اتجه المجتمع القائم على المعلومات إلى إنتاج المزيد من الحرية والمساواة ، فانفجرت بالتالى حرية الاختيار ، وتعرضت بالتالى الهياكل بكل أنواعها سياسية أو مؤسساتية للضغوط فبدأت فى التفتت. وبينما ضعفت البيروقراطيات الصارمة التى كانت تسعى وتحرص على السيطرة والإحكام على كل شىء يتبعها عن طريق القوانين والتشريعات وفى بعض الأحوال الإكراه ، وزادت فى نفس الوقت درجة تمكين الفرد بفضل توافر المعلومات فى مواجهة المؤسسات .

وقد بدأ «عصر المعلومات» بالتحديد مع بداية عمل الإنترنت فى التسعينيات ، ولكن التحول من «عصر الصناعة» إلى «عصر الثورة التكنولوجية المعلوماتية» قد بدأ فى الستينيات مع تراجع اتجاه التصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع التحركات المماثلة فى الدول الصناعية الكبرى الأخرى بما فى ذلك اليابان وكوريا الجنوبية فى قارة آسيا . ولهذا يمكن رصد بداية ظاهرة (**الانهيار العظيم**) منذ الستينيات، وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين ، إذ اتسمت هذه الفترة بتدهور خطير فى الظروف الاجتماعية فى معظم الدول الصناعية ، واتجهت معدلات الجريمة والاضطراب والانهيار إلى الارتفاع ، وتسارع انهيار العلاقات ، والصلات الأسرية كمؤسسة اجتماعية مستقرة تسارعا حادًا ، وتدنت معدلات الخصوبة فى معظم الدول الأوروبية واليابان بدرجة تنذر بأن المجتمعات المتقدمة ستعانى من ندرة سكانية فى القرن الحادى والعشرين ، ويسهم فى ذلك غياب الهجرة إلى هذه الدول بدرجة كبيرة ، وتزامن كل ذلك مع تراجع معدلات الزواج، وزيادة حالات الطلاق، ومن ثم قلة المواليد . ومما يلفت النظر ويسترعى الانتباه ما ترصده بعض الإحصاءات من أن نحو نصف الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية يولدون وينشئون خارج مؤسسة الزواج، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من نصف الأطفال فى الدول الاسكندنافية .

وفى نهاية المطاف تدهورت الثقة والمصداقية تجاه المؤسسات إلى هوة عميقة استمرت ما يقرب من أربعين عاما . ففى آخر الخمسينيات أعربت غالبية المواطنين فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عن الثقة بين الحكومات وأفراد الشعب فى الدولة الواحدة ، بينما تحولت هذه الأغلبية إلى أقلية صغيرة فى أوائل التسعينيات ، وحتى طبيعة العلاقات بين المواطنين قد تغيرت هى الأخرى . وقد كانت هذه التغيرات جذرية وواسعة فى الدول المتقدمة المتشابهة ، كما حدثت جميعها فى نفس الفترة الزمنية ، وشكلت هذه التغيرات **"انهيارا عظيما"** فى القيم الأخلاقية والاجتماعية التى سادت عصر ما بعد الصناعة فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ونظرا لتزامن كل هذه المؤشرات وتكاتف بعضها مع البعض، وسرعة إيقاعها الرهيبة على النحو المشار إليه عاليه على غير المعتاد فى السابق ، فإن فرنسيس فوكوياما يثير السؤال التالى : هل هو مجرد مصادفة أن تحدث هذه الاتجاهات السلبية التى عكست معًا ضعف الأواصر الاجتماعية، والقيم الأخلاقية المستقرة بين الناس فى المجتمعات المتقدمة فقط فى الوقت الذى تتحول فيه اقتصاديات تلك المجتمعات من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات ؟

ويجيب على ذلك فرنسيس فوكوياما بأنه من المؤكد أن يكون هناك ارتباط وثيق بين التحول الاجتماعى نحو التدنى على النحو المذكور عاليه، وبين الانتقال إلى عصر المعلومات ، كما أنه من المؤكد أيضا أنه مع كل المزايا والمنافع التى تتدفق مع اقتصاد أكثر تعقيدا يقوم على المعلومات ، فإن هناك أشياء سيئة معينة قد حدثت أيضا للحياة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية فى تلك الدول . أما عن أوجه الربط بين هذين العاملين فيرجعها فرنسيس فوكوياما إلى روابط اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية على النحو التالى :

أ- من ناحية أوجه الربط الاقتصادى – الاجتماعى : فقد أدت التغيرات فى طبيعة العمل من الاعتماد على الجسد والعضلات إلى التركيز على العقل ، وزيادة فرص النساء ودخول سوق العمل نتيجة لذلك ، وتقويض أشكال التفاهم التقليدية التى

تقوم عليها الأسرة، وضعف الأواصر بين أفرادها نتيجة قدرة المرأة المالية على إعالة نفسها ، وتربية أطفالها بدون زواج إذا كانت راغبة فى الإنجاب أو تفضيلها المستقبل المهنى والوظيفى على تكوين الأسرة والأطفال .

ب- ومن ناحية أوجه الربط التكنولوجى – الاجتماعى : فإن ذلك يرتبط بقدرة الثورة التكنولوجية والعلوم على منح المرأة فرصة تحقيق الهدف عن طريق تقديم حبوب منع الحمل ، وبهذه الوسيلة تمكنت المرأة – فى الدول المتقدمة – من ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج دون خوف من العواقب وإنجاب الأطفال . كذلك شجعت التكنولوجيا المرأة على التمسك بموقعها من زواية أخرى حيث تمكنت من زيادة خبرتها المتراكمة فى العمل خلال فترة قصيرة بفضل الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية ، فأصبح الطريق للترقى أمامها سهلًا كما تحسنت فرص العمل الوظيفية أمامها . وأصبحت لدى النساء حتى المتزوجات منهن رغبة أقوى فى إنجاب أقل عدد من الأطفال حتى لايعوقهن شىء من الفوز بالفرص الأفضل فى العمل والترقى . ولم يكن الرجل بعيدا عن ذلك ، فزيادة دخل المرأة نتيجة تحسن فرص العمل جعل دخلها فى أحيان كثيرة وفقا للإحصاءات فى بعض دول الغرب أكبر من دخل زوجها ، فتراجع التزام الزوج بالمسئولية تجاه الأسرة وبالإنفاق على الأولاد فتصاعد معدل الانهيار الأسرى .

وقد ارتبط ذلك – وفى ذات الوقت- بتراجع معدلات النمو السكانى فى الدول المتقدمة نتيجة تأخر الزواج لإعطاء الأولوية للمستقبل المهنى، والترقى فى العمل على إنجاب الأطفال. وقد أدى كل ذلك إلى ما يطلق عليه بالثورتين النسائية والجنسية اللتين كانتا من أهم ملامح عقدى الستينيات والسبعينيات .

ويعتبر كثير من العلماء أن تصاعد الحركة النسائية الداعية إلى مزيد من حقوق المرأة والحرية الجنسية دون خوف من عواقب اجتماعية إنما تعكس تطورا فى الخيارات الثقافية الإرادية المحضة، وتفرض إجراءات قانونية تتمثل فى تقنين الإجهاض.

وقد باتت لدى الأمريكيين والأوروبيين المتعلمين قناعة بأن إنجاب الأطفال وتكوين الأسر إنما أصبح ببساطة شديدة يمثل «موضة قديمة» . وفى واحد من المقابلات مع صحيفة **"نيويورك تايمز"** قالت سيدة سويدية: إنه قد جاء عليها وقت ظنت فيه أنها سوف تخسر شيئا مهما ما لم تنجب أطفالًا ، ولكن نساء اليوم أمامهن كثير من الفرص والاستمتاع بالحياة اللاتى يسعين إليها، فهن يتعلمن، ويسافرن ويعملن، ومن الصعب أن يجد الطفل مكانا ملائما وسط كل ذلك .

ويسترسل فرنسيس فوكوياما فى هذا الخصوص ويقول: إن أى شخص عايش العقود بين الخمسينيات والتسعينيات فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى الدول الغربية يدرك تماما التغييرات الكاسحة فى القيم الأخلاقية والاجتماعية خلال تلك الفترة . ورغم أن هذه التغييرات فى الأعراف والقيم تتسم بالتعقيد ، فإنه يمكن وضعها تحت عنوان رئيسى هو **" الإفراط فى الفردية"** التى جعلت المصلحة الشخصية مقدمة على مصالح المجتمع .

ففى المجتمع التقليدى يتمتع الفرد بقليل من الخيارات، ولكنه يعيش فى إطار كثير من الأواصر والخيوط الرابطة للعلاقات الاجتماعية مع الآخرين، أما الخيارات فتنحصر فى اختيار شريك الزواج والوظيفة ومكان المعيشة ، ولكنه كُبل فى ذات الوقت بالأواصر القيمية للأسرة والجماعة والدين وغير ذلك من المعتقدات المجتمعية .

أما فى المجتمعات الحديثة – مجتمعات الثورة التكنولوجية المعلوماتية – فقد تزايدت الاختيارات بدرجة كبيرة بينما اتسمت الأواصر بقدر متزايد من المرونة وعدم الإحكام. ويرتبط بذلك تزايد دور الإنترنت الذى قدم للناس بديلا اجتماعيا يتيح لهم الاتصال بالآخرين فى كل مكان، وإقامة اتصالات وعلاقات وفقا للمصلحة والسياسات المشتركة التى شملت كل شىء حتى أنواع المأكولات ، فضلا عن الدين . وتكمن الخطورة فى أن مرونة الضوابط الاجتماعية القهرية قد امتد تأثيرها إلى القضاء على العلاقات الاجتماعية المتصلة بالمؤسسات فى المجتمعات الحديثة ، ولذا فإن الناس فى هذه المجتمعات لم تشك فقط فى سلطة رجال الدين ذوى المكانة العالية والأطر

الضاغطة ، بل وصل الأمر إلى عدم الثقة بين الناس إلى حد التشكيك فى المسئولين المنتخبين ديمقراطيا والعلماء والمعلمين . وكان الحصاد العام هو: أن الفردية التى تعد الفضيلة الأساسية فى المجتمعات الحديثة شرعت فى التحول من مجرد الفخر" بالكفاءة الذاتية " إلى نوع من "الأنانية الفجة المنغلقة" حيث أصبحت الحرية الشخصية المفرطة دون الأخذ فى الاعتبار للمسئوليات تجاه الآخرين هى غاية فى حد ذاتها .

ويمكن توصيف هذا الوضع بعبارة واحدة هى تدنى رأس المال الاجتماعى الذى لا يقل أهمية عن رأس المال المادى بمختلف أشكاله ، وينعكس هذا التدنى فى مثال بسيط هو انخفاض مستويات السلوك الأخلاقى فى معظم الدول المتقدمة .

وتؤكد البحوث والدراسات الاستطلاعية والإحصائية أن معظم الناس فى معظم الدول المتقدمة لديهم الرغبة فى الاستعداد فى أن يسلكوا السلوك غير الآمن بشكل أو بآخر ، ويزيد نسبة هؤلاء فى بداية التسعينيات عما كان عليه الحال فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين .

ويقرر فرنسيس فوكوياما أن هناك من يرى أن ظاهرة الانهيار العظيم مقصورة على المجتمع الأمريكى ، غير أنه يرى أن الإحصاءات تثبت العكس ، فمعدلات الجريمة والانهيار الأسرى هى أعلى فى الدول الأوروبية من مثيلاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولذا فإنه يعتقد أنه من المسلم به أن هذه الظاهرة قد حدثت بفعل عوامل شائعة بين الدول المتقدمة جميعا ولا تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى سبيل المثال فإن نسبة جرائم الخروج على الشرعية فى معظم الدول الاسكندنافية أكبر من نسبتها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ينطبق أيضا على جرائم السطو على الممتلكات .

ويضيف فرنسيس فوكوياما أنه إذا كان هناك بعض المحللين الذين يرون أن ظهور وتنامى (**دولـة الرفـاه**) فى العالم المتقدم لا يتفق مع حدوث وظهور ظاهرة (**الانهيار العظيم**) ، فإنه يرى أن تأثير (**دولة الرفاه**) هذه فى السياسات الحكومية

الخاطئة هو أحد أسباب ظاهرة الانهيار العظيم ، فالتسهيلات والمعونات التى تقدمها برامج الرعاية والرفاهية تقف بقوة كما يرى المحافظون فى الدول المتقدمة وراء الخلل والاضطراب الاجتماعى . فلقد استهدف " **برنامج الرعاية الاجتماعية** " فى الولايات المتحدة الأمريكية النساء الفقيرات فى إطار ما سمى بمعونات ما بعد الكساد للأسر ذات الأطفال وقدمت معونات للأمهات الوحيدات اللائى يعشن مع أطفالهن بدون أزواج ، ولذلك فقد كان هذا الإجراء بمثابة عقاب للنساء المتزوجات اللاتى يعشن مع أزواجهن وأطفالهن فى إطار الأسرة المستقرة ، وفضلا عن ذلك فقد شجعت المعونات الرجال على التهرب من مسئولياتهم الأسرية ، ولذا فقد قررت الحكومة الأمريكية إلغاء هذا الجزء من برنامج" **إصلاح الرعاية الاجتماعية** " عام **1996** لأسباب منها ثبوت تأثيراته السلبية العكسية على المجتمع فيما أسماه بعض الاقتصاديين "**بالضرر الأخلاقى**" الذى يعبر عنه نفسه فى التشجيع على البطالة بما لها من نتائج وخيمة على المجتمع الأمريكى.

كذلك يرى فرنسيس فوكوياما أن التاريخ يعلمنا أنه لم يكن هناك مناص من الانهيار العظيم فى مجتمعات العالم المتقدم فى الغرب ، لقد حدث هذا الانهيار -وبشكل مختلف- فى العهد الماضى نتيجة التحول فى شكل المجتمعات من مجتمعات غير متكاملة إلى مجتمعات متكاملة فى القرن التاسع عشر . أما الانهيار الحالى الذى هز المجتمعات المتقدمة فى النصف الثانى من القرن العشرين فهو عبارة عن نسخة حديثة متطورة من الانهيار القديم، وهذا شىء طبيعى نظرا للانتقال من اقتصاد يقوم على الصناعة إلى اقتصاد جديد يقوم على المعلومات .

2- ثورة تكنولوجيا المعلومات والإفلات من بعض مظاهر الانهيار فى الدول الآسيوية المتقدمة :

وهكذا أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات فى الدول الغربية المتقدمة إلى تعميق " **الأنانية الفردية** "وصاحب ذلك إباحة الإجهاض،الأمر الذى ضرب نظام

الأسرة فى مقتل ، ومن ثم خرجت ظاهرة الانهيار العظيم من تحت سيطرة المجتمع ، وأضرت به ضررا موجعا وبالغا . فقد جعلت التغيرات فى العصر التكنولوجى "**المعلوم ـ ات** "هى المنتج الأساسى أو الرئيسى مقابل تراجع " **المنتج ـ ات المصنعة**" ، وحل الجهد والعمل والإبداع العقلى والذهنى محل الجهد الجسدى والعضلى ، فضلا عن حدوث تطورات طبية هائلة وكبيرة رفعت متوسط عمر الإنسان وزادت من قدرته على الحد من النسل فى تلك الدول . وقد أدى كل ذلك إلى تحولات هائلة فى الثقافة ومفاهيمها المتعلقة بالمجتمع والأسرة وروابطها فى النصف الثانى من القرن العشرين فى المجتمعات الغربية المتقدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.

فى كتابه "**الانهيار العظيم**" يتساءل فرنسيس فوكوياما ماذا حدث فى الدول الآسيوية المتقدمة ؟ هل حدث فيها نفس الانهيار الأخلاقى والاجتماعى أم أنها أفلتت من ذلك ؟ ويجيب على ذلك بأن الدول الآسيوية المتقدمة مثل اليابان والنمور الأسيوية الأربعة : كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونج كونج قد أفلتت من بعض مظاهر الانهيار الاجتماعى العظيم الذى حدث فى دول الغرب المتقدم نتيجة الثقافة السائدة فى تلك المجتمعات . فقد أحدثت الثورة التكنولوجية المعلوماتية ومنتجاتها مثل وسائل تحديد النسل، وممارسة الجنس دون قلق من الإنجاب تغيراً جذريا وكبيرا فى ثقافة ومفاهيم الأفراد فى المجتمعات الغربية فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية المتقدمة . ولكن هذه التغيرات كانت أقل حدة فى المجتمعات الآسيوية المتقدمة عنها فى المجتمعات الغربية المتقدمة بسبب دور الحكومات وسياساتها فى الدول الآسيوية فى مواجهة هذه الظاهرة فى الكثير من جوانبها . وبعبارة أخرى فإن إيقاع الثورة التكنولوجية المعلوماتية كان أكثر حدة من ناحية النتائج السلبية على المجتمعات الغربية المتقدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية أكثر منه فى الدول الآسيوية المتقدمة . والسبب فى ذلك يرجع إلى الاختلاف بين النموذجين: الأوروبى والآسيوى على الأقل من زاوية الثقافة ، بالإضافة إلى دور الحكومات الآسيوية

وسياساتها فى مواجهة بعض الإيقاعات السلبية لثورة تكنولوجيا المعلومات . وقد استشهد فرنسيس فوكوياما فى ذلك بكل من تجربتى اليابان وكوريا الجنوبية نظرا لتوافر المعلومات والإحصاءات والإصدارات الكافية عنهما .

لقد شهد المجتمع فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية زيادة فى معدلات الطلاق خلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن العشرين ، ولكنهما لم يتعرضا لانفجار فى صورة انهيار وتفكك أسرى و اجتماعى على غرار ما حدث فى معظم الدول الغربية المتقدمة بعد عام **1965** . فاليابانيون يميلون إلى التستر على الانحرافات السلوكية بنسيج من الأعراف والالتزامات الاجتماعية غير الرسمية كما هو معروف عنهم . أما الكوريون فينزعون إلى استخدام سلطة الدولة مباشرة لضمان الانضباط الشعبى ، وحتى بعد بداية النظام الديمقراطى فى كوريا الجنوبية عام **1987** كانت سلطة الشرطة هناك قوية عند الضرورة للحفاظ على النظام العام . ويقف وراء هذه الدرجة من الاستقرار الأسرى فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية المكانة التى تحتلها النساء فى كل من المجتمع اليابانى والمجتمع الكورى.

فعلى الرغم من الازدياد المضطرد لمشاركة المرأة فى سوق العمل فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية فإن هذه الزيادة ما زالت عند الحد الأدنى بالمقارنة بالدول الغربية المتقدمة ، وأهم من ذلك أنه لا يزال لدى هاتين الدولتين، وكذلك الدول الأقل تقدما فى جنوب شرق آسيا نموذج خاص لمشاركة المرأة فى العمل ، ويمكن أن يأخذ هذا النموذج شكل حرف **M** . فالنساء الشابات يملن إلى دخول سوق العمل فى مجال الصناعات الخفيفة، أو وظائف الخدمات ، لكنهن يتركن العمل فى منتصف العشرينيات للزواج وإنجاب الأطفال ، ثم يعدن إلى العمل مرة أخرى عندما يكبر الأطفال ، هذا إلى جانب أنه ما زال الفارق كبيراً بين دخل كل من الرجل والمرأة فى تلك الدول ، مما جعل مسئولية الرجل قائمة وكبيرة، وحاجة المرأة إلى رعايته المالية للأسرة متزايدة وضرورية .

وكذلك فإن قانون العمل فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية ما زال يعامل الرجل معاملة مختلفة عن المرأة وهو ما يطلق عليه فى دول الغرب التمييز بين الجنسين ، لكن هذا التمييز ينظر إليه فى الدول الآسيوية على أنه حماية للمرأة .

فقانون معايير العمل الصارم الصادر فى اليابان عام **1948** يحظر على المرأة فوق سن **18** سنة العمل الإضافى لمدة تتجاوز **6** ساعات أسبوعيا فى أيام الإجازات أو فى أوقات متأخرة بالليل . وفى ضوء الطبيعة اليابانية المعروفة بحب العمل لدى اليابانيين فإن القانون يمنع المرأة من المشاركة الكاملة فى معظم مجالات العمل ، ومن العمل وفق نظام الشغل طوال العمر . وقد رفع قانون تساوى فرص العمل منذ عام **1986** هذه القيود بالنسبة لمناصب المديرين ووظائف مكتبية معينة . وكان لهذا التغيير أثر بسيط نسبيا فى ضوء العدد القليل من المديرات السيدات فى اليابان . وقد ظل مشروع قانون رفع هذه القيود فى مجال الوظائف الثقافية العمالية، أو ما يسمى بأعمال الياقات الزرقاء متعثرا حتى عام **1997** . وعلى الرغم من أن هذه الأنواع من القوانين تعد فى نظر دعاة حقوق المرأة فى الغرب قوانين تمييزية ، فإنه من الواضح أن نظرة معظم النساء اليابانيات لها مختلفة ، فاستطلاعات الرأى المتوالية تقول: إن غالبية النساء اليابانيات يفضلن التخلى عن العمل عند الزواج والإنجاب ثم العودة إليه بعد أن يكبر الأبناء . ولم تشعر المرأة اليابانية بالضيق والانزعاج من عدم تساوى دخلها مع دخل الرجل ، وهو الأمر الذى يزعج المرأة فى الدول الغربية المتقدمة .ويبدو من الواضح أن المجتمع اليابانى يعكس قيما ثقافية أعرق ، ولن تنتهى هذه القيم ببساطة بمجرد إجراء تغييرات فى قوانين وتشريعات العمل . وموقف النساء العاملات فى كوريا الجنوبية هو نفسه موقف النساء العاملات فى اليابان مع بعض الاختلافات الطفيفة تلك التى لا تغير من التشابه بينهما، وإن كان ذلك قد نشأ فى وقت لاحق فى كوريا الجنوبية بسبب تأخر عملية التحول إلى التصنيع .

وهناك اختلاف آخر من جانب اليابان وكوريا الجنوبية وبين الدول الغربية المتقدمة من الجانب الآخر . ويتركز هذا الاختلاف فى أن التصنيع يشكل نصيبا أكبر من الناتج

المحلى الإجمالى فى هاتين الدولتين، بينما النصيب الأكبر فى دول الغرب المتقدم هو لمنتجات الثورة العلمية التكنولوجية .

ومن زاوية التطور التكنولوجى فإن وسائل منع الحمل مثل: الحبوب والواقى الذكرى، وهما من نتاج التطور التكنولوجى لا تزال صعبة الاستخدام فى اليابان، رغم أن الإجهاض متاح بحرية للمرأة اليابانية منذ أوائل الخمسينيات، واستخدامه أسهل فى اليابان عنه فى دول الغرب المتقدم ، إلا أنه يظل عيبا ووصمة عار فى ظل الديانات الكبرى فى آسيا؛ إذ لا تقره أو تعترف به البوذية والشينتو ، كما ينشط المعبد اليابانى فى إقامة الشعائر الدينية على أرواح الأجنة المجهضة .

ويستخلص فرنسيس فوكوياما من أن مقاومة كل من اليابان وكوريا الجنوبية حتى الآن للانهيار العظيم - كما حدث فى الغرب - يعتبر دليلاً على قوة الثقافة وتأثيرها فى تشكيل الخيارات الاقتصادية . فقد أظهرت الدولتان ميولا ثقافية قوية لأدوار نسائية أكثر تقليدية مما يثبت أن الثقافة والسياسة – بمعنى تدخل الحكومة – أكثر أهمية مما يبدو على السطح ، وأنهما – أى الثقافة والسياسة – نافستا التكنولوجية فى تشكيل أعراف وعلاقات العمل والأسرة ، وهذا لم يحدث فى دول الغرب المتقدمة التى لم تتدخل فيها الدولة بسياسات لمقاومة تأثير التكنولوجيا على المجتمعات فيها .

3- إعادة تشكيل نظام اجتماعى جديد فى العالم المتقدم :

ويتساءل فرنسيس فوكوياما بعد هذا العرض السابق عن ظاهرة الانهيار العظيم كنتيجة من النتائج السلبية للثورة التكنولوجية المعلوماتية ، ألا يعنى من كل ما سبق عرضه أن تلك المجتمعات المصابة بالانهيار العظيم قد وصلت إلى نقطة اللاعودة؟! وهل ستظل الأوضاع فى التدهور المستمر فى تلك المجتمعات حتى تنفجر من الداخل بشكل أو بآخر ؟!

وقد أجاب على ذلك بالنفى . والسبب فى نظره بسيط لأن الجنس البشرى بطبيعته وتكوينه مدفوع إلى إيجاد القواعد الأخلاقية، والنظام الاجتماعى الذى يحكمه ، ذلك أن

الوضع الذى يسيطر عليه عدم الأخلاق هو وضع بطبيعته غير مريح أبدًا للإنسان ، وسوف يسعى الإنسان إلى إيجاد قواعد جديدة لتحل محل القواعد القديمة المتراجعة ، ويدعم ذلك قدرة الإنسان الطبيعية على التنظيم الذاتى . ومن ثم يجرى الآن فى العالم المتقدم إعادة تشكيل نظام اجتماعى جديد .

ففيما يتعلق بالطبيعة البشرية والنظام الاجتماعى ، فقد كشفت الثورة التكنولوجية المعلوماتية والبحثية فى مجال الجينات والكيمياء البيولوجية عن أن الإنسان بطبيعته وتكوينه البيولوجى ميال إلى إقامة نظام اجتماعى ووضع نسق قيمى أخلاقى ، كما ثبت أنه لا الدولة ولا السلطة بمقدورها أن تجعل الإنسان كائنا اجتماعيا ، وحتى الصحافة هى الأخرى لا تستطيع فرض نظام اجتماعى على الإنسان . ويستشهد فرنسيس فوكوياما فى ذلك بموقف الجماعات والمجتمعات البشرية من تحريم العلاقات الجنسية بين أفراد الأسرة الواحدة (**وهو ما يعرف فى الإسلام بزنا المحارم**) كدليل تاريخى وحديث على أن طبيعة الإنسان هى الحاكم الرئيسى فى خلق النظام الاجتماعى . ويقول: إن الدراسات الاجتماعية التى أجريت على مجتمعات مختلفة المواقف من هذه الممارسات هى: أن تحريم زنا المحارم عادة أو عرف نشأ، أو تطور تلقائيا فى كل المجتمعات البشرية على أساس وجود كراهية طبيعية لدى الناس تجاه إقامة هذه العلاقات ، فإن هذا التحريم الاجتماعى لم ينشأ عن مصدر سلطة تنظيمية ، كما أن الدين والثقافة هما بدورهما عاملان قويان فى حظر ممارسة زنا المحارم ، وأن الطبيعة البشرية تحتاج إلى تنظيم العلاقات الجنسية والتبادلات الاجتماعية ، كذلك من المؤكد أن الطبيعة البشرية لدى الإنسان تزيد قدرته على تشكيل رأس المال الاجتماعى فى إطار نظام اجتماعى تفصيلى ، وهو ما يفسر فى النهاية أسباب سيادة وسيطرة البشر الذين يبلغ عددهم نحو ستة مليارات شخص هم سكان العالم على البيئة الطبيعية للكرة الأرضية .

وهذا يؤكد قدرة الإنسان على التنظيم الذاتى كمقوم أساسى لإعادة تشكيل النظام الاجتماعى المنهار ، فالبيولوجيا البشرية ذاتها تخلق لدى الإنسان نزعة إلى حل

المشكلات الجماعية – الاجتماعية . ويمكن أن نضرب لذلك مثالا باقتسام المياه الجوفية فى جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية كبرى الدول المتقدمة الآن . فمن الطبيعى أن تستطيع أى هيئة، أو أى سلطة عالية المستوى فى الحكومة الفيدرالية الأمريكية أن تتدخل وتوزع هذه الموارد المائية ، ولكن الذى حدث الآن هو أن أجهزة المدن والبلديات المحلية تناقشت، وتمكنت من وضع قواعد عادلة منصفة لتقسيم المياه الجوفية دون الإضرار بها بدرجة تؤدى إلى استنزافها .

ولو صدق ذلك على المجتمعات فى دول العالم المتقدم ، فإن الذى يحدث هو أن هناك تنسيقا جاريا الآن على مستوى القواعد والإدارات والمصانع الفرعية فى إطار أعراف وتقاليد مشتركة مما يسمح للأفراد بالعمل معاً . ويبدأ هذا التنسيق من أسفل، ولا يفرض من أعلى ، ويعتمد ببساطة على رغبة الناس فى إعادة بناء رأس المال الاجتماعى؛ أى: النظام الاجتماعى الذى دمرته الثورة التكنولوجية المعلوماتية .

وإذا كان صحيحا أن هناك نظاما اجتماعيا جديدا يجرى تشكيله الآن . فالسؤال العاجل الذى يثيره فرنسيس فوكوياما هو : ماذا سيكون شكل هذا النظام ؟

بداية يجيب فرنسيس فوكوياما بأن ظاهرة الانهيار العظيم بدأت فى العقد الأخير من القرن العشرين تشهد نوعا من التراجع ، فقد انخفضت معدلات الزيادة فى الجريمة والطلاق، والممارسات غير المشروعة، وعدم الثقة انخفاضاً كبيرا ، بل إن بعضها أخذ مُنْحَنًى منعكسا فى العديد من الدول التى مرت بحالة انفجار تتسم بالانهيار والاضطراب الاجتماعى . وكما تقول الإحصاءات فإننا إذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية – كمثل – فإننا نجد أن معدلات الجريمة قد انخفضت بنحو **15**٪ بعد أن كانت قد بلغت الذروة فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين . كما ظهرت الآن برامج اجتماعية كثيرة يشارك فيها الجمهور تؤكد رغبته فى العودة إلى قبول المسئولية عن الأطفال والأسرة وتأكيد أهمية الزواج والتخلى عن الجرى وراء الرغبات الشخصية . وقد عبرت هذه الظاهرة الجديدة عن نفسها فى إحدى المسيرات كمسيرة المليون رجل التى قادها " **لويس فرقان** " زعيم جماعة أمة الإسلام، ومسيرة جماعة

المحافظين على الوعد المسيحية ، فقد عبرت هاتان المسيرتان عن خطأ الاعتقاد الذى ساد بعض الزمان بأن " **المجتمع للرجال والرجال لأنفسهم** " .

وفيما يتصل بشكل النظام الجديد فإن المؤتمرات تقول: إنه لن يكون كما كان قبل الثورة التكنولوجية المعلوماتية ، فمن غير المحتمل أن يعود المجتمع البريطانى والأمريكى إلى قيم العصر الفيكتورى . ومن المنتظر أن يرتبط الشكل الجديد للنظام الاجتماعى بطبيعة القواعد والأعراف الاجتماعية داخل الأسرة ، غير أن هذه القواعد والأعراف لن تكون صارمة كما كان عليه الحال فى السابق بالنسبة للجنس والحمل وإنجاب الأطفال خارج مؤسسة الزواج . كذلك من المنتظر أن تتراجع أهمية القراءة كأحد مصادر الاتصالات والعلاقات الاجتماعية لتحل محلها علاقات جديدة تتكيف مع نمو الإنترنت والمعلومات مع المحافظة على الأطفال .

نأتى أخيرا إلى دور الدين فى مواجهة ظاهرة الانهيار العظيم، وإعادة تشكيل نظام اجتماعى جديد فى العالم المتقدم – الدول المتقدمة الغربية والآسيوية التى أشار إليها فى الكتاب موضع الانفجار العظيم . وهنا يرى فرنسيس فوكوياما بأن الواقع يقول: إن دور الدين لن يكون قويا رغم المخاوف من احتمالات أن يتجه الإحياء الدينى إلى التشدد فيما يمكن تسميته بوصفة غربية مماثلة لوصفة آية الله الخومينى فى إيران . فالمجتمعات الحديثة متنوعة فى الثقافة بدرجة تجعل من الصعب سيادة الاستقامة الدينية ، فضلاً عن أن جماعات الدين الواحد مختلفة هى الأخرى حول مفهوم الاستقامة الدينية . كذلك فإن الإحياء الدينى المحافظ قد يسرع فى حركته الدينية ، فقد يصبح اليهود المتشددون أكثر تشددا عن ذى قبل، وقد تبدأ الجماعات المهاجرة الجديدة من المسلمين والهندوس إلى الدول المتقدمة فى تنظيم نفسها فى صورة تجمعات دينية وسياسية فى نفس الوقت . ومن شأن هذا كله أن يعرقل إعادة بناء الثقة على نطاق واسع على أساس سيادة الاستقامة الدينية فى المجتمعات المتقدمة . ولهذا يعتقد فرنسيس فوكوياما أن إعادة تشكيل أو بناء نظام اجتماعى جديد فى الدول المتقدمة لن يأخذ الدين مأخذ الجد ، ولن يحتاج العالم المتقدم إلى مسيح لينقذه من النتائج السلبية

للثورة التكنولوجية المعلوماتية بسبب فطرى، وهو أن البشر ليسوا كائنات بلا موارد أخلاقية فطرية .

ومع ذلك فإن فرنسيس فوكوياما يرى أن العودة إلى الدين ستتخذ على الأرجح – من وجهة نظره – أشكالا مظهرية نظرا للارتياح النفسى الذى يثيره الدين فى الناس كممارسة الشعائر الدينية والصلوات، وتعليم الأطفال تلك الشعائر والصلوات لاكتسابهم القيم الملائمة ومساعدة الآخرين؛ لأن العقيدة الدينية تدعوهم لاكتساب القيم والأخلاق، ومعاونة غير القادرين .

وفيما يتعلق بتصور فرنسيس فوكوياما لدور الدين فى إعادة تنظيم نظام اجتماعى جديد على النحو المشار إليه عاليه ، فقد تعرض لانتقادات من عدد مهم من رجال الفكر والاجتماع ، بالإضافة إلى عدد مهم من رجال الدين اليهود والمسيحيين والديانات الكبرى فى آسيا على اختلاف مذاهبهم . ولا يسع المقام هنا للخوض فى هذه الانتقادات؛ لأن ذلك يخرجنا عن نطاق الموضوع الرئيسى الذى نعالجه فى هذا الفصل، وربما يحتاج إلى بحث أو دراسة مستقلة ومطولة تتلاءم مع اتساعه وحجمه ، إذ الاختلاف واسع بينهما كالفرق بين الملائكة رمز الخير، وبين الشياطين رمز الشر . ويعتبر " **إبليس** " رمز الشر الأكبر فى هذا الكون؛ حيث كان هذا المخلوق يقف مع الملائكة حين صدر إليهم من الله أمر بالسجود لآدم فلما رفض أن يسجد صار رمزا للشر فى الكون . ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف:50].

وكل ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن تصور فرنسيس فوكوياما فيما يخص دور الدين إنما هو "**تصور علمانى**" رغم حبه لأمه Toskiko ولذكرى أبيه Yoshio اللذين يدينان بالديانة الشينتو إحدى الديانات الكبرى فى اليابان ، وقد أهدى الكتاب موضع البحث إليهما . وقد يظهر هذا التصور العلمانى بوضوح من عبارته التى تقول بأن الشعائر الدينية تعزز فى الأطفال واجب مساعدة الآخرين والجيران لأن العقيدة توحى بذلك . وأن ممارسة الصلوات، وممارسة الشعائر الدينية لا يعود إلى الإيمان بأن ذلك

نزل من الله، ولكن لأن الناس يريدون أن تكون لدى أطفالهم قيم طيبة . وبالطبع هذا تصور خاطئ ألبتة كما يتعارض كلية مع تعاليم الأديان السماوية الثلاث وكذلك مع الأديان الكبرى فى آسيا وعلى الأخص : الهندوسية والبوذية والشينتو .

كما يظهر ذلك فى إحدى عباراته الأخرى، وهى أن تحريم العلاقات الجنسية بين أفراد الأسرة الواحدة هو عبارة عن عادة أو عرف نشأ وتطور تلقائيا فى كل المجتمعات البشرية على أساس وجود كراهية طبيعية لدى الناس تجاه إقامة هذه العلاقات الجنسية. وقد نسى – أو تناسى - فرنسيس فوكوياما – أن هذا التحريم دينى بحت حرمته الأديان السماوية الثلاث : اليهودية والمسيحية والإسلام ، كما حرمته أيضا الديانات الكبرى فى آسيا : الهندوسية والبوذية والشينتو وغيرها . والذى لا يعلمه فوكوياما أن هذه العلاقات الجنسية بين أفراد الأسرة الواحدة كانت متاحة مع بداية خلق الله تعالى للإنسان على الأرض لتعميرها فى عهد آدم . فقد جمع الله سبحانه وتعالى قبضة من تراب الأرض فيها الأبيض والأسود والأصفر والأحمر ولهذا يجىء الناس ألوانا مختلفة ، ومزج الله تعالى التراب بالماء فصار صلصالا من حمأ مسنون ، ومن هذا الصلصال خلق الله تعالى آدم وسواه بيديه سبحانه، ونفخ فيه من روحه سبحانه فتحرك جسد آدم ودب فيه الحياة ، وفتح آدم عينيه فرأى الملائكة كلهم ساجدين عدا إبليس الذى كان يقف مع الملائكة ولكنه لم يكن منهم ، فقد كان من الجن. وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:30]. فقد كانت حواء – التى خلقها الله –سبحانه– من نفس آدم ليسكن إليها – تلد فى البطن الواحد ابنا وبنتا وفى البطن الثانى ابنا وبنتا ، فيحل زواج ابن البطن الأول من بنت البطن الثانى ، وليس هناك كراهية طبيعية لدى أولاد آدم تجاه إقامة هذه العلاقات الجنسية فى بداية خلق الله تعالى للإنسان على الأرض ليعمرها ، فالله تعالى الذى أنزل الكتب السماوية لخلقه ، وهو سبحانه الذى خلق جينات الأسرة الواحدة تكره بعضها البعض فى مرحلة تالية

بعد ذلك لحكمة يعلمها الله سبحانه ، أى أن المسألة مسألة دينية فى الأساس، وليست مسألة عرف وعادة كما تصور فرنسيس فوكوياما . وحتى لو فرض – جدلا – بأنها مسألة عادة وعرف ، فإن العرف والعادة مصدرهما الأساسى هو الدين.

وخلاصة ذلك كله فإن دور الدين لابد أن يكون قويا ، كما أن تشكيل أو إعادة تشكيل النظام الاجتماعى والأسرة لابد وأن يعتمد فى إقامة لبناته الأساسية على "الأسس الدينية" ، وإن ضلت بعض المجتمعات المتقدمة – وكذلك بعض المجتمعات المتخلفة – عن هذه الحقيقة لفترة زمنية حالية أو لفترات زمنية سابقة على النحو الذى صوره فرنسيس فوكوياما فى دراسته عن الانفجار العظيم . كما أن الطبيعة البشرية ما هى إلا ركن عضوى فى الدين ، فإن الذى خلق هذه الطبيعة البشرية ونظمها هو الله –سبحانه وتعالى– الذى أنزل الأديان على عباده . وهنا يمكن القول بأن فرنسيس فوكوياما ضل الطريق بالنسبة للعلاقة الطبيعية القوية بين الدين والأسرة فى المجتمع على مر العصور و إلى أن تقوم الساعة .

وحتى المجتمعات المتقدمة التى تناولها فرنسيس فوكوياما فى كتابه عن الانفجار العظيم وهو المجتمع الكورى الجنوبى ، ذلك الذى ابتعد عن القيم والأخلاقيات التقليدية الكورية كبعض القواعد الخلقية الكونفوشيوسية الحميدة التى من أهمها التحفظ والحياء، ونكران الذات والتعفف ، وظاهرة البعد عن القيم والأخلاق فى كوريا ظهرت بشكل واضح فى عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، والتى لم يرصدها فرنسيس فوكوياما فى دراسته عن الانفجار العظيم ، فإن بعض رجال الفكر والعلم فى كوريا الجنوبية قد أرجع هذه الظاهرة إلى عدم ترسيخ الشرائع السماوية فى المجتمع الكورى الجنوبى . فلقد تفاقمت تجارة وتعاطى المخدّرات فى كوريا الجنوبية، وأصبحت وسيلة للكسب السريع يشارك فيها مثقفون وأرباب أعمال وغيرهم من فئات المجتمع ، ويتم تهريبها من كوريا فى شحنات السلع المعمرة كما يتم تهريبها إليها عن طريق السواحل الطويلة، أو عن طريق النقل الجوى ، كما يتميز حجم وقيمة كميات المخدرات المتعامل بها فى كوريا الجنوبية بالضخامة، حيث تبلغ قيمة الضبطية

الواحدة نحو 62 مليون دولار أمريكى، نظرا لوجود شبكات المخدرات العملاقة فيها، وقد اعتبرها الرئيس الكورى مشكلة قومية، ووضع لها برنامجاً حازماً فى مارس 1991 لاستئصالها . كما انتشرت فى كوريا الجنوبية تجارة الفنون الإباحية، وتفاقمت مشكلة الجنس بالزيادة المفرطة فى عدد عمليات إجهاض الفتيات غير المتزوجات فى سن ما بين 16 إلى 20 عاما . وقد قدرت إحدى جهات التوليد المتخصصة فى العاصمة سيول أن عدد حالات الإجهاض للفتيات دون العشرين عاما قد بلغ نحو مليون حالة سنويا خلال عشر السنوات الأخيرة ، فضلا عن عمليات الإجهاض العادية التى تتم بين النساء المتزوجات . وفى استقصاء قام به مكتب فى العاصمة سيول متخصص فى توجيه الشباب ورعايتهم اتضح أن النسبة الكبرى من الذين شملهم الاستقصاء -وهم طلاب المدارس الثانوية- كانت مشكلتهم الرئيسية هى الجنس وتعاطى المخدرات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفتيات مشكلتهن الرئيسية هى كيفية الإجهاض من الحمل ، وأنهن يلجأن للجرعات الكبيرة من المخدرات لهذا الغرض .

وقد عزا المكتب المشار إليه أسباب هذه المشكلة إلى عدم المعرفة بوسائل منع الحمل وإلى الافتقار إلى التربية الجنسية فى المدارس ، بينما عللها عدد من أهل العلم والفكر وأرجعها إلى عدم ترسيخ الشرائع السماوية فى المجتمع الكورى الجنوبى . وقد أغفل فرنسيس فوكوياما ذلك فى دراسته عن الانفجار العظيم- عند تناوله حالة اليابان وكوريا الجنوبية تجاه الانفجار العظيم .

المبحث الثاني

الأزمة المالية 2008 م

يتعرض الاقتصاد الأمريكى، وهو أكبر الاقتصادات الرأسمالية الحديثة لأزمة مالية عارمة تهدده بالسقوط فى هاوية الكساد والإفلاس ، وقد انتقلت الأزمة من الاقتصاد الأمريكى إلى غيره من الاقتصادات الرأسمالية الأخرى فى أوروبا واليابان ، ثم أخذت الأزمة فى الانتشار السريع إلى بقية دول العالم .

ويلاحظ أن الرئيس الأمريكى السابق بوش –الابن– يدعى أن هذه الأزمة المالية عالمية، وهذا الادعاء ليس له أساس من الصحة على الإطلاق ، فهذه الأزمة أمريكية يراد إلباسها ثوب العالمية زوراً وبهتانا . فالأزمة بدأت بسبب نظام الرهن العقارى الأمريكى لتنتشر بعد ذلك في بقية دول العالم من خلال المؤسسات المالية . ويرجع السبب فى هذه الأزمة إلى الجشع الهائل، والطمع الذى لا حدود له فى مجال الرهن العقارى ، على أن الجشع والطمع هما سمتان أساسيتان فى النظام الرأسمالى الغربى الذى تقوم عليه الحضارة الغربية . إن الاستغلال البشع للضعفاء سواء كانوا شعوبا أو أفراداً من أهم المبادئ التى قامت عليها الرأسمالية ، فالقوى هو السيد الذى يحدد ما يجب على الفقير أن يقوم به، والمبادئ التى يجب أن يسير عليها ، لذلك فإن بنوك الاستثمار وشركات الرهن العقارى فرضت شروطها المجحفة على أصحاب العقارات المرهونة فهم الطرف الضعيف فى المعادلة .

وحتى يمكن فهم حقيقة هذه الأزمة المالية وبيان أنها أزمة أمريكية فى الأساس تم تصديرها إلى بقية دول العالم ، وأن السبب الرئيس فى هذه الأزمة يرجع إلى المبادئ الرأسمالية المتوحشة التى قام على أساسها الاقتصاد الأمريكى . ولابد من اتباع التسلسل المنطقى فى التحليل لبيان جذور الأزمة الحالية .

من المعروف أن الاقتصاد يقوم أساساً على " **الأصول العينية** " تلك التى تتمثل فى الأراضى سواء أكانت زراعية أم غير زراعية ، والمصانع ، والطرق ، محطات الكهرباء ، ومحطات المياه، والموانى ، والمطارات ، والترع وغيرها من الأصول الحقيقية، ويطلق على كل هذه " **الأصـول العينيـة**" مصطلح " **الاقتصاد العينى** " أو "**الحقيقى** " وهو الثروة الحقيقية التى يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها .

وإذا كان الاقتصاد العينى هو الأساس فى حياة البشر، وتقدمهم الاقتصادى والاجتماعى، فإنه وحده لا يكفى، بل لابد من أدوات مالية تسهل عملية تبادل الأصول العينية و ما تنتجه هذه الأصول من سلع وخدمات . ومن هنا ظهرت أدوات أو وسائل تسهل التعامل مع الثروة العينية وما تنتجه من سلع وخدمات .

على سبيل المثال فإن الأرض الزراعية جزء من " **الأصول العينية** " وتنتج لنا المحاصيل الزراعية التى تشبع حاجة الإنسان من مأكل وملبس . ولكن إذا أردنا أن نتصرف فى هذه الأرض (**أو ما تنتجه**) بالبيع أو الإيجار فلا يمكننا أن نحمل هذه الأرض على رءوسنا لإتمام عملية البيع أو الإيجار للغير،ولحل هذه المشكلة فقد اكتشفت البشرية مفهوما جديدا هو "**حق الملكية**" على هذه الأرض وغيرها من الأصول الحقيقية ، وبمقتضى هذا الحق فإن مالك الأرض هو الوحيد صاحب الحق فى استغلال هذه الأرض والتصرف فيها .

ويتم التصرف فى الأصول العينية بناء على "**حق الملكية**" وبموجب "**سند الملكية**" الذى ينقل إلى المشترى حق الملكية من البائع بمجرد التعامل فى "**سند الملكية**" وقد أطلق على سندات الملكية اسم "**الأصول المالية**" وأصبح التعامل الذى يتم على "الأصول المالية" كافيا لكى تنقل ملكية الأصول العينية من مالك قديم إلى مالك جديد .

إلا أن ظهور "**الأصول المالية**" لم يكن كافيا لإتمام عمليات تبادل الأصول العينية ، وذلك لأن التبادل عن طريق "**المقايضة**" بمبادلة سلعة عينية بسلعة أخرى أمر معقد ومكلف، فكان لابد من اختراع النقود لتسهيل عمليات التبادل من بيع وشراء . وتعتبر النقود "**أصلا ماليا**" ليس على سلعة معينة بل هى حق مالى على

الاقتصاد العينى كله . وبناء على ذلك فإن **"النقود"** أصبحت **"أصلا ماليا"** يعطى لصاحبه الحق فى الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات الموجودة فى المجتمع والمعروضة للبيع . والنقود ليست سلعة فهى لا تشبع الحاجات الإنسانية ، إنما هى وسيلة للحصول على السلع والخدمات التى تشبع الحاجات الإنسانية المختلفة .

ولم يتوقف الأمر على ظهور **"حق الملكية"** و**"النقود"** ، بل تطلب الأمر **"أصولاً مالية"** جديدة لزيادة الكفاءة الاقتصادية للأصول الحقيقية (العينية) من خلال اتساع حجم المبادلات ، ومن هنا ظهرت "الأسهم والسندات" من أجل توسيع حجم التبادل للأصول العينية .

وتمثل **"الأسهم"** حقاً على بعض **"الأصول العينية"** أما السندات فإنها تمثل ديناً معيناً على فرد أو شركة . وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (**الأسهم**) مع ظهور الشركات المساهمة ، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة مع تطور الأوراق التجارية والسندات .

وهكذا أدى ظهور الأوراق المالية من أسهم، وسندات، وأوراق تجارية إلى زيادة حجم الأصول المالية المتداولة تلك التى تمثل فى نفس الوقت الثروة العينية للاقتصاد . وقد ساعد على تداول هذه الأصول المالية ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها الأمر الذى أدى إلى ثقة الجمهور بها ، مما أدى إلى زيادة تداول مثل هذه الأصول المالية .

وعندما ظهرت البورصات التى تتداول فيها الأصول المالية (**الأسهم والسندات**) زادت ثقة الجمهور بسلامة هذه الأصول المالية مما أدى إلى انتشار تداول الأصول المالية، وذلك لأن البورصات لا تسمح بتداول أيه أوراق مالية إلا بعد التأكد من سلامة وقوة المركز المالى للمؤسسة التى أصدرت هذه الأوراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ظهور البنوك وتقديمها التسهيلات الائتمانية للعملاء أصحاب المراكز المالية القوية زاد من ثقة الجمهور بالبنوك .

وهكذا لعب القطاع المالى والقطاع المصرفى دورا هاما فى زيادة حجم الأصول المالية المتداولة (**الأسهم والسندات**) وزيادة الثقة بها ، الأمر الذى أدى إلى التوسع فى

إصدار الأصول المالية بشكل مستقل عن الأصول العينية، وأصبحت للأسواق المالية (**البنوك والبورصات**) حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث فى الاقتصاد العينى . ومن هنا بدأت بذور أو بوادر الأزمات المالية .

وهكذا يمكننا فهم حقيقة الأزمة المالية المعاصرة (**2008**م) تلك التى نجمت عن التوسع الكبير فى الأصول المالية على نحو مستقل تماما عما يحدث فى الاقتصاد العينى .

إن الأزمة المالية عام **2008**م تعتبر من أكبر الأزمات فى تاريخ الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع السبب الرئيسى فى هذه الأزمة إلى الإسراف الهائل فى اصدار الأصول المالية بشكل يفوق أضعاف ما يحتاجه الاقتصاد العينى ، ومع هذا التوسع الهائل فى إصدار الأصول المالية ، ارتفع عدد المتعاملين فيها ، ومن ثم زاد حجم المخاطر المترتبة على عجز أحدهم عن السداد فى الوقت المحدد، أو عجز عن السداد نهائيا .

ويرجع التوسع المجنون فى إصدار الأصول المالية إلى :

1- التوسع الكبير فى حجم المديونية .

لا تستطيع البنوك التوسع فى تقديم القروض لعملائها إلى ما لانهاية ، بل هناك حدود لما يمكن أن تقرضه البنوك لعملائها . تتمثل هذه الحدود فى أن حجم القروض التى يقدمها أى بنك يجب ألا تزيد عن نسبة معينة من رأس مال البنك واحتياطياته وهو ما حددته اتفاقية "بازل" للرقابة على البنوك ، وعلى البنوك المركزية تشديد الرقابة على البنوك التجارية وغيرها فى تطبيق تلك النسبة .

فى الولايات المتحدة الأمريكية يوجد ما يسمى بنوك الاستثمار تلك التى لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطى الفيدرالى (**البنك المركزى الأمريكى**) . ونظراً لانعدام الرقابة على بنوك الاستثمار فى الولايات المتحدة؛ فقد توسعت هذه البنوك فى الإقراض لعملائها لأكثر من ستين ضعفا من حجم رءوس أموالها كما فى حالة بنك **UBS** ، أما بنك **Lyman** فقد كان حجم إقراضه أكبر من ذلك بكثير . وهذه الزيادة فى الإقراض

تعنى مزيداً من المخاطر إذا عجز بعض المدينين عن السداد وهذا ما حدث بالنسبة للأزمة العقارية !

ولكن لماذا هذا التوسع فى الإقراض والاقتراض ؟

يرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى **" الطمع والجشع "** ، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعنى مزيداً من الأرباح ، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع فى الإقراض فلا تهم مجالس الإدارة فى معظم هذه البنوك ، إنما المهم فقط هو الأرباح قصيرة الأجل ، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومن ثم مكافآت سخية لمجالس إدارة هذه البنوك ، وهكذا أدى الاهتمام بالأرباح فى المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالى للمخاطر فى المدة الطويلة .

2- ظهور المشتقات المالية Financial Derivatives .

التوسع فى الإقراض لا يرجع فقط إلى الطمع فى تحقيق الأرباح السريعة ، بل يرجع أيضا إلى أن النظام المالى فى الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد أطلق عليه **" المشتقات المالية "** . وهو اختراع يؤدى إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على **" أصل عينى واحد "** وهذا ما حدث فى القطاع العقارى الأمريكى، وأدى إلى ما عرف بأزمة الديون العقارية، فماذا حدث ؟

تعتبر العقارات فى الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر مصدر للإقراض والاقتراض ، فالحلم الأكبر لأى مواطن أمريكى هو أن يتملك بيته، لذلك فهو يشترى منزله بالاقتراض من البنك مقابل رهن هذا المنزل ، ثم ترتفع قيمة هذا المنزل ، فيحاول صاحب المنزل الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر المنزل **" العقار "** وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ، ومن هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة ، لأنها رهونات من الدرجة الثانية . وبالتالى معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات .

ولم تكتف البنوك بالتوسع فى هذه القروض الأقل جودة ، بل استخدمت "**المشتقات المالية** " لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالى التوسع فى الإقراض ، فكيف يحدث ذلك ؟

عندما يتجمع لدى البنك " **محفظة** " كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنه يقوم باستخدام هذه " **المحفظة** " فى إصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة ، وهو ما يطلق عليه "**التوريـ ق**" ، وبالتالى فإن البنك لم يكتف بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات ، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية . وهكذا فإن العقار " **المنزل** " الواحد يعطى صاحبه الحق فى الاقتراض من البنك ، والبنك يعيد استخدام نفس العقار "**المنزل** " ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى ، وهذه هى " **المشتقات المالية** " .

وتستمر العملية فى موجة بعد موجة ، بحيث يولد العقار الواحد موجات متتالية من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى ، وهكذا أدى تركيز الإقراض فى قطاع واحد وهو قطاع " **العقـ ارات** " إلى زيادة المخاطر ، وساعدت "**المشتقات المالية** " على تفاقم هذا الخطر بزيادة حجم الإقراض موجة تلو الأخرى .

تمثل المشتقات عقود تقديرات مستقبلية لما قد يحدث لعقود الأصول فقط دون بيع الأصول ذاتها . ومما يميز المشتقات -بالنسبة للمتعاملين فيها- أن حجم التعامل فيها كبير جداً وأن سوقها يحدده حجم الطلب عليها، وليس حجم عرضها كما هو الوضع الطبيعى فى التعامل فى سوق السلع ، حيث يحدد عرض أى سلعة الطلب عليها . ولهذا السبب أصبحت المشتقات، هى الوسيلة المثلى للجشعين، وطالبى الغنى السريع الذين يتغاضون تماما عن الخطر الكامن فى المشتقات، والمتمثل فى أن المسئول الأخير الذى يدفع أصل الدين (**الالتزام الأصـ لى**) غير واضح وغير معروف للمتعاملين فى المشتقات. لذلك فإن المعاملات فى المشتقات تقوم على فرضية أنها تنمو باستمرار لأن أحداً لا يطالب بها ، فطالما أن هناك أغبياء جدد فإن الأغبياء القدامى يصرفون أرباحا وهمية .

لقد خلقت المشتقات حجما كبيراً من الديون ناءت به الأسواق المالية غير معروف حجمه لأن البنوك تخفيها خارج ميزانياتها . لذلك قدرها البعض بأن حجمها يتراوح بين 67 تريليون كحد أدنى ، 500 تريليون دولار كحد أقصى . فى حين ترى بعض مؤسسات الأبحاث الدولية ارتفاع حجم الديون المترتبة على المشتقات من 100 تريليون عام 2000م إلى 500 تريليون عام 2007م .

وإذا ما قدرنا حجم هذا الدين والناتج المحلى الإجمالى العالمى الذى بلغ حجمه 67 تريليون عام 2007م ، ظهر لنا حجم الخدعة التى ولدتها المشتقات .

لقد حولت المشتقات الأسواق المالية إلى مخلوقات أكبر من حجمها لا تستند إلى موارد مالية حقيقية ، إنما تتم التجارة فيها بدفع مبلغ لا يتعدى 5٪ أو 10٪ من قيمتها يتم اقتراضه من البنوك ، لذلك صارت المشتقات ككرة الثلج تزداد حجما، وهى تتدحرج، أو مثل المخلوق الخيالى فرانكشتاين الذى دبت فيه الروح فقتل العالم الذى خلقه . لذلك فإن علاج جذور المشكلة لابد وأن يتضمن منع التعامل فى المشتقات نهائيا.

الحديث الآن فى الدول الغربية يدور حول وضع ضوابط للتعامل فى المشتقات وليس المنع التام لها ، رغم ما أحدثته من آثار سيئة على الاقتصاد الحقيقى من بطالة وإفلاس وكساد فى جميع القطاعات المكونة للاقتصاد القومى ، ولم يستفد منها إلا قطاع واحد فقط هو القطاع المصرفى الذى تمتلكه قلة من الناس

3- انعدام رقابة الدولة .

لقد أدى وصول المحافظين الجدد بقيادة " **جورج بوش** " – الابن – إلى إعطاء المزيد من الحرية لأصحاب رءوس الأموال فى استثمار أموالهم، وتخفيف القيود المفروضة إلى أدنى حد ممكن، وفى كثير من الأحيان إلغاؤها . بل وصل الأمر إلى فرض هذه المبادئ على الدول الأخرى وإجبارها بكل الطرق على بيع القطاع العام وفتح اقتصادياتها أمام الشركات الغربية العابرة للقارات .

وبناء على ذلك انعدمت الرقابة فى الولايات المتحدة على المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية ، وكذلك انعدمت الرقابة على الأدوات المالية الجديدة **"المشتقات المالية "** ، كما انعدمت الرقابة على الهيئات المالية التى تصدر شهادات الجدارة الائتمانية التى تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية .

وهكذا أدت العوامل الثلاثة السابقة إلى خلق الأزمة المالية عام **2008**م ، تلك التى لم يقتصر تأثيرها على القطاع المالى بزيادة حجم المخاطر نتيجة التوسع المجنون فى إصدار الأوراق المالية ، بل زعزع الثقة تماما فى القطاع المالى الأمريكى .

وتصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة فى النظام المالى ، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة التداخل بين المؤسسات المالية فى مختلف دول العالم ، فجميع المؤسسات المالية يتعامل بعضها مع بعض، وأى مشكلة خطيرة تصيب إحدى هذه المؤسسات ، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالى العالمى **" العولمة "** .

لقد بدأت الأزمة مع إعلان **" ليمان بـ . راذرز "** عن إفلاسها الوقائى ، وهى مؤسسة عريقة سبق وأن نجت من مذبحة الكساد الكبير فى عام **1929**م ، وهى من أقدم المؤسسات الأمريكية التى تم تأسيسها فى القرن التاسع عشر لتعلن إفلاسها عام **2008**م .

جذور الأزمة المالية عام 2008 م :

ترى جريدة **" الفاينانشال تايمز "** البريطانية أن هذه الأزمة ترجع إلى الأسس الرأسمالية التى سادت منذ سبعينيات القرن العشرين فى ظل ما يسمى بالعولمة ، تلك التى وضعت أسسها المدرسة النيو- كلاسيكية (**النيو- ليبرالية**) .

ويعتبر مبدأ **" لا تصنيع "** أو **" نزع التصنيع "** من أهم الأسس والمبادئ التى قامت عليها سياسة العولمة أو النيو- ليبرالية ، وبمقتضى هذا المبدأ فقد تم نزع التصنيع من المراكز الرأسمالية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم نقل الصناعات الثقيلة وخاصة الملوث منها للبيئة إلى الصين والهند ومصر وغيرها من الدول . فقد تم نقل العديد من الصناعات مثل: الحديد والصلب ، والأسمنت ،

والسيراميك ، والأسمدة ، والألمنيوم ، والغزل والنسج والملابس الجاهزة ، وصناعات البلاستيك ، وغير ذلك الكثير .

بينما احتفظت الدول الرأسمالية المتقدمة بالتكنولوجيا المتطورة ، والبحث العلمى والتطوير والسلع الخاصة (**الخدمات المالية**) ، ومن ثم أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة بمثابة المركز ، بينما انتقلت كل الصناعات التقليدية إلى الأطراف التى تتمثل فى الدول حديثة التصنيع وبقية الدول النامية .

صاحب ذلك تحرير " **أسواق المال** " وإلغاء جميع القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية لرأس المال إلى الأطراف التى انتقلت إليها الصناعات خاصة الدول الأسيوية الصاعدة . مما أدى إلى خلق بطالة واسعة النطاق فى الدول الرأسمالية المتقدمة، وفى نفس الوقت حدث توسع هائل للأسواق المالية التى تم تحريرها من القيود ، مما أدى إلى زيادة دورها فى النمو الاقتصادى. على سبيل المثال فإن القطاع المالى فى بريطانيا مسئول عن نصف النمو الاقتصادى السنوى ، كما أن القطاع المالى والعقارى فى الولايات المتحدة الأمريكية كان له دور كبير فى النمو الاقتصادى ، إلا أن العمل فى هذين القطاعين يقوم بشكل كامل على المضاربة دون أى سند على اقتصاد حقيقى . لذلك انفجرت الأزمة المالية بعد زيادة حدة قلق المتعاملين فى أسواق المال بسبب الظروف التى تمر بها القروض الممنوحة للقطاع العقارى فى الولايات المتحدة . حيث يتم منح قروض المساكن دون أى شروط بأن يكون للمقترض سجل مالى قوى . الأمر الذى أدى إلى إفلاس أكثر من **70** شركة رهن عقارى فى الولايات المتحدة منذ بداية **2006** وحتى الآن . ثم تبع ذلك انهيار بنوك عريقة مثل U.B.S ، HSBC وبركليز . . إلخ . ثم انتشرت الأزمة إلى جميع دول العالم بسبب ترابط الأسواق المالية فى مختلف الدول ، إلا أن أسواق المال فى الصين كانت أقل المتضررين من الأزمة، حيث لا تمتلك الصين استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقارى الأمريكى .

ترجع «مشكلة الرهن العقارى» إلى التوسع فى منح قروض الحصول على السكن دون أى ضمانات، وبصرف النظر عن الجدارة الائتمانية لطالب القرض . فإذا كان دخله صغيراً لا يكفى للحصول على قرض ، فكل ما عليه أن يفعله هو أن يقوم بملء

طلب خاص يصرح فيه عن دخله ، وإذا حدث لديه شك فى أن الجهة المقرضة سوف تستعلم عنه ، فكل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الإنترنت مقابل رسم 55 دولارًا، ويقوم العاملون فى هذه الشركة بتوظيف طالب القرض على أنه " **مقاول مستقل** " ويحصل على إشعارات بالرواتب لتكون دليلا على الدخل ، وإذا تم دفع 25 دولاراً إضافيه، فإن الشركة هى التى سوف ترد على الجهة المقرضة نيابة عن طالب القرض ويعطى البنك صورة براقة عن العميل. وبلغ السخاء فى منح القروض للمقترضين الفقراء حدا جعل القلة القليلة من جهات الإقراض هى التى تقوم بالاستفسار إن فعلت ذلك أصلا .

صناديق التحوط :

لقد كشفت الأزمة المالية شيئا جديدا عن طبيعة الاقتصاد الرأسمالى (**الأمريكى تحديداً**) وهو السعى لجنى الأرباح الهائلة والسريعة من خلال المجازفة وليس على أساس حقيقى ، وأكبر دليل على ذلك هو " **صناديق التحوط** " (Hedge Funds) .

هذه الصناديق مفتوحة فقط للأثرياء دون غيرهم ، كل صندوق يضم 500 مستثمر كحد أقصى ، يدفع كل منهم رسوم اشتراك مليون دولار كحد أدنى . أما أجر مدير الصندوق فيتراوح بين 1 : 2 ٪ من قيمة الأصول و 20٪ من الأرباح ، وهذه الصناديق غير مسجلة ولا تخضع لأى نوع من الرقابة الحكومية . السيولة النقدية الهائلة والمكسب الضخم السريع ، أدى إلى انتشار صناديق التحوط فى أنحاء العالم إلى الحد الذى جعلها توصف بأنها "**مالكة الكون**" ، إذ تسيطر على ثلث الأسهم المتداولة على مستوى العالم ، وتبلغ أصول هذه الصناديق 2 تريليون دولار ، وفى عام 2006 م وصلت أجور بعض مديرى صناديق التحوط الرئيسية إلى مليار دولار .

وتقوم صناديق التحوط على الاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال بفوائد مرتفعة، وتربح الفرق بين القيمتين وهو ما يسمى " **بالرفع المالى** " .

وقد اقترضت صناديق التحوط مئات المليارات من الدولارات من اليابان بأسعار منخفضة للغاية ، ثم استثمرت هذه الأموال فى دول مثل تركيا والبرازيل ، حيث أسعار الفائدة مرتفعة . وطالما أن سعر " **الين** " اليابانى منخفض فإن هذه العملية مستمرة كأنها ماكينة نقود . ولكن إذا ارتفع سعر "**الـ ـين**" بصورة حادة ، فسوف تصاب صناديق التحوط بخسائر مالية فادحة وتنهار هذه التجارة المحملة على الين بصورة عنيفة .

ومن ناحية أخرى فإن صناديق التحوط استخدمت " **المشتقات المالية** " على نطاق واسع ، وبموجب ذلك تم تحويل القروض المختلفة إلى سندات يمكن تداولها فى الأسواق المالية ، وهكذا تحولت رهونات العقارات إلى مشتقات مالية تم تداولها فى الأسواق المالية .

ولم يتوقف الأمر عند الاستثمار فى سندات قروض أعطيت بلا ضمانات ، بل حدث ما هو أخطر ، حيث قام بعض مديرى "**صناديق التحوط**" إلى الرهان على خسارة مؤشر (I.B.X) للسندات القائمة على قروض الرهن العقارى الثانوية ، واستطاع تحقيق أرباح عندما انهارت أسعار تلك السندات المذكورة .

فقد استطاع مدير أحد صناديق التحوط أن يشترى عقود تأمين لحماية **30** سنداً ضد احتمال العجز عن سداد القرض، ودفع فعليا **0.6**٪ من قيمة هذه السندات ، وعندما انخفضت أسعار تلك السندات حصل على **100**٪ من قيمة هذه السندات ، وهكذا ربح **99.4**٪ من قيمة السندات الـ**30** المؤمن عليها . فهل بعد هذا من عبث ؟

ولكن لماذا رفضت الحكومة الأمريكية فرض الرقابة على "**صـ ـناديق التحـ ـوط**" تلك التى احتلت البورصة الأمريكية وباتت تهدد السوق المالية العالمية؟ يرجع السبب فى عدم فرض الرقابة إلى اعتقاد الحكومة الأمريكية بأن المبالغ التى ضختها "**صناديق التحوط**" أدت إلى انتعاش البورصة ، حيث تؤمن الحكومة الأمريكية أن الائتمان يعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادى ، ومن ثم يتم تشجيع الأسر على الاقتراض باستمرار من خلال الإعلانات بصورها المختلفة . وبناء على ذلك تكون الأسرة الأمريكية مضطرة للاقتراض باستمرار لرفع مستوى معيشتها . الطبقة الوسطى الأمريكية عليها

ديون لشركات الائتمان المختلفة التى غطت جميع المجالات من العلاج الصحى ، والتعليم العالى ، والسيارات ، والمشاريع الاقتصادية الصغيرة وحتى حاجات الاستهلاك اليومى .

ومن وراء هذه السياسة يقف أصحاب رءوس الأموال كالوحوش الكاسرة والصقور التى تحوم فى الجو ، تراهن تارة لصالح شركات الائتمان، وتارة أخرى على عجز هذه الشركات عن تحصيل ديونها من الأسر المختلفة . تارة تغرى المواطن الأمريكى بأن يستثمر مدخراته بالبورصة كما حدث فى السبعينيات ، وعندما فقد كل ما يمتلكه تغريه بالقروض دون أى ضمانات مقابل أن يدفع فوائد عالية . وهكذا فى المرة الأولى تم سرقة كل أموال المواطن الأمريكى فى البورصة ، وفى المرة الثانية تم إقراضه ماله المسروق مقابل فوائد عالية حتى يعجز عن السداد فيصادر منه منزله ويباع أمام عينيه . وفى كلتا الحالتين المستفيد هو أصحاب رءوس الأموال الذين يعيشون على المقامرة على حساب المواطن البسيط ، الأزمة الحالية إذن هى أزمة أخلاقية فى المقام الأول، ثم بعد ذلك هى أزمة اجتماعية وسياسية فى آن واحد .

إن أصحاب رءوس الأموال هم المسيطرون على العالم اقتصاديا ، وهم لا يرون فائدة من الاستثمار فى الاقتصاد الحقيقى الذى يخلق ثروة حقيقية، ويمنح العامل أساسا ماديا للحياة، ذلك أن الاستثمار الحقيقى فى الزراعة والصناعة والتجارة يراعى حقوق العامل ويوفر له أجراً محترماً يعيش به كريما . لكن هذا الاستثمار الحقيقى لا يضمن لأصحاب رءوس الأموال أرباحا **100**٪ كما يريدون ، إن هذا النظام يمتص دماء البشرية ويسلب العامل مدخراته الضئيلة التى يؤمن بها مستقبله ، ثم يأخذ منه بيته ، مكان عمله وكرامته .

وهكذا ترى جريدة " **الفاينانشال تايمز** " البريطانية أن السبب الرئيس للأزمة المالية يرجع إلى العولمة والسياسات النيوليبرالية المنفلتة من عقالها، فهي التى أدت إلى الفجوة التى تزداد كل يوم اتساعا داخل الدول بين الأغنياء والفقراء والارتفاع الكبير فى أسعار المواد الغذائية والطاقة .

المبحث الثالث

مفكرو الغرب والرأسمالية المتوحشة

أحدثت الأزمة المالية زلزالا عنيفا لشعوب وحكام الدول الرأسمالية ، وكانت الصدمة أشد وطأة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونعرض هنا آراء مفكرى الغرب فيما حل بهم من أزمة مالية طاحنة ستأكل الأخضر واليابس على السواء ، ولن تبقى ولا تزر . لقد فتحت الأزمة المالية بالوعات ضخمة ابتلعت أموالًا طائلة، وما زالت تبتلع المزيد، ولا أمل قريباً فى سد الفوهات التى فتحتها الأزمة .

1) راستون سول جون :

باحث اقتصادى أمريكى أعد دراسة عن " الديمقراطية والعولمة " يقول فيها: إن خطر ما شهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو نجاح الإعلام الأمريكى الذى تسيطر عليه الشركات العابرة للقارات ، بتصوير الاقتصاد على أنه قائد المجتمعات الحديثة بصفة عامة ، وهذا يمثل فى رأى الباحث مقدمة لانقلابات كبرى فى بنية النظام الرأسمالى . لقد استغلت الشركات الكبرى شعار الاقتصاد كقائد للقيام بأكبر وأضخم عملية تركيز لرأسمال المال فى التاريخ البشرى ، عن طريق عمليات الدمج والضم والابتلاع . وترتب على ذلك سيادة الاحتكارات، وانعدام التنافس، ومن ثم تحقيق الأرباح الضخمة ، ربما على حساب شعوب نامية بأكملها، أو على حساب الطبقة المتوسطة والدنيا فى الدول الرأسمالية . وهذا هو سبب الأزمة الرأسمالية والأزمة الديمقراطية .

الإحصاءات والأرقام تدعم مخاوف راستون سول حيث هناك :

أ- خمس شركات عملاقة تسيطر على **50**٪ من الأسواق العالمية فى مجالات صناعة الفضاء والسيارات والطائرات المدنية والصلب والإلكترونيات .

ب- خمس شركات كبرى أخرى تسيطر على **70**٪ من السلع الاستهلاكية الهامة .

جـ - خمس شركات تهيمن على **40**٪ من النفط والعقول الإلكترونية الخاصة والإعلام.

د- **51**٪ من أكبر الاقتصاديات العالمية هى شركات وليست دولًا .

هـ- مبيعات **200** شركة تمثل **28.3**٪ من الإنتاج العالمى للخامات .

هذه الأرقام وغيرها تعنى أن السوق العالمى الموحد ومعه القرية العالمية أو حتى الحضارة العالمية الواحدة ، سيكون عما قريب " ملكية خاصة " لحفنة قليلة من البشر، قد لا يتجاوز عددهم عدد مجالس الإدارة فى واحدة من الشركات الخمس المذكورة أعلاه .

2) باترك بيو كانان :

هو المعلق اليمينى الأمريكى المحافظ الذى كتب يقول: " فى الوقت الذى لا نوفر أو ندخر شيئا ، يتعين علينا أن نقترض لكى ندفع ثمن النفط الذى نستورده وكذلك ثمن المصنوعات الأجنبية التى أصبحنا نعتمد عليها ، وهكذا نحن الأمريكان فى وضع يحتم علينا أن نقترض من أوروبا لندفع ثمن الدفاع عن أوروبا ، ونقترض من الصين واليابان لندافع عن حق الصين واليابان فى الحصول على بترول الخليج " .

ويضيف بيوكانان إلى ذلك أن الجيل الحالى فى الولايات المتحدة والمنغمس فى حاله فقط ، قد اقترض إلى حد أن ديونه أصبحت غير قابلة للسداد . والآن فإن الناس الذين اقترضنا منهم لنشترى النفط والمصنوعات من سيارات وإلكترونيات وملابس ، قادمون ليشتروا البلد الذى ورثناه ، إننا عاقون " **ويوم الحساب يقترب** " .

لقد تناسى بيو كانان فى تحليله أن الحرب الأمريكية الاستعمارية فى العراق وأفغانستان، كلفت الولايات المتحدة ما يزيد على **3000** مليار دولار حتى الآن وهذا الرقم فى ازدياد مستمر كل يوم .

الأزمة أخطر مما يعترف بها المسئولون فى الغرب ، حيث يرجح الخبراء المستقلون أن الأزمة لابد وأن تؤدى إلى وضع جديد مختلف للغاية . فإن لم تكن هزة خطيرة للنظام

الاقتصادى الرأسمالى ، فقد يكون انتهاء دور الاقتصاد الأمريكى بالكامل كقاطرة دافعة ومتحكمة فى الاقتصاد الدولى ، وكذلك انتهاء الدولار كعملة عالمية .

هناك محاولات عديدة وكثيرة لوقف القاطرة الاقتصادية الأمريكية قبل أن تصل إلى الهاوية ، ولكنها كلها عمليات تسكين مؤقتة . ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الإجراءات التى اتخذت لمواجهة الأزمة تشبه تماما محاولة إطفاء حريق فى غابة بكوب من الماء .

إذا كان البيت الأبيض الأمريكى يدرك أن المؤسسات المالية الغربية لا ترغب فى ضخ المزيد من الأموال لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكى ، لذلك فإن إدارة بوش تراهن على قدرتها على إجبار دول الخليج العربى على المخاطرة بأموالها لمساندة الاقتصاد الأمريكى المريض .

لقد خسرت دول الخليج العربى أكثر من **620** مليار دولار من استثماراتها المالية التى تسعى بها لمساعدة الاقتصاد الأمريكى عندما انهارت أسعار أسهم الشركات العاملة فى مجال التكنولوجيا عام **2000** م . هذه الأموال الضخمة التى خسرتها الدول البترولية العربية لم تؤد إلى إنقاذ الاقتصاد الأمريكى إلا لأشهر معدودة . لذلك فإن إلقاء المزيد من الأموال العربية فى هوة الإفلاس الأمريكى عام **2008** م لن تنفع إلا فى تأخير السقوط لفترة قصيرة ، فقد حان موعد النهاية لهذه الإمبراطورية التى أفسدت العالم اقتصاديا وسياسيا وأخلاقيا ودينياً .

3) نعومى كلاين :

نعومى كلاين كاتبة صحفية ومخرجة أفلام وثائقية كندية ، نشرت كتاباً بعنوان **" عقيدة الصدمة – الرأسمالية الكارثة "** ، وصفت فى هذا الكتاب كيف يسيطر المحافظون الجدد فى وشنطن -بقيادة **" جورج بوش الابـ ـن"**- على العالم وكيف يفرضون رغباتهم على الدول من خلال استغلال التهديدات الإرهابية التى يزعمونها ، ومن خلال اختلاق الاضطرابات السياسية والاقتصادية، أو من خلال مواكبة الكوارث الطبيعية ، وذلك بهدف نشر وتوسيع الخصخصة، وتطبيق المزيد من

السياسات التى تدعم حرية الأسواق وغير ذلك، الأمر الذى يؤدى إلى ترك المنطقة المستهدفة فى حالة دمار كامل ، عندئذ تتدخل الشركات العابرة للقارات فى قلب المنطقة المنكوبة، وتأخذ زمام الأمور بيدها، وتحولها إلى أحد المشاريع الكبرى لحساب الأثرياء والأغنياء على حساب الفقراء .

على سبيل المثال ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على خلق الأزمات فى بعض دول أمريكا الجنوبية ، بإثارة الاضطرابات، أو التمرد، أو تأجيج الحروب ووسط الفوضى المترتبة على ذلك، وبينما الشعوب فى حالة عدم توازن تبدأ الشركات والمؤسسات الكبرى فى التدخل لتسيطر وتحول الوضع لصالحها وصالح الرأسمالية بدون أيه معارضة من الشعب . تلك الرأسمالية التى تصفها كلاين **" بالكارثة "** لأنها تضحى بالشعوب من أجل الربح .

ترى كلاين أن الرأسمالية تعمل على **" إزالة، ثم إعادة بناء العالم "** وهى تدلل على ذلك من خلال ما حدث فى كل من **" جنوب شرق أسيا "** بسبب التسونامى أو فى **" نيو أورليانز "** بسبب إعصار كاترينا . هاتان الأزمتان تعكسان الأسلوب الأمريكى من أجل فرض سيادة **"النظام العالمى الجديد "** الذى أطلق براثن الرأسمالية فى شكلها الأكثر توحشاً.

تذكر كلاين أن ريتشارد بيكر عضو الكونجرس الأمريكى عن الحزب الجمهورى قال لأعضاء اللوبى فيما يخص نيو أورليانز : «**لقد استطعنا أخيراً تنظيف منطقة الإسكان الشعبى فى نيو أورليانز**» . وقد أعلن المقاول الكبير فى المدينة الأمريكية ذلك بقوله : " أعتقد أن لدينا أرضية جديدة ونظيفة لنبدأ من جديد " هذه الخطة تمكن من إزالة مجتمعات بأكملها واستبدالها بمساكن غالية الثمن، ومشاريع أخرى تعود بالأرباح الكثيرة مثل بناء مدارس خاصة بدلا من إعادة بناء المدارس المجانية ، كل ذلك على حساب الفقراء الذين أجبروا على مغادرة المكان، وترفض الحكومة عودتهم إليه.

تلك السياسة التى اتبعت تعتمد على النظرية التى وضعها الاقتصادى الأمريكى **"ميلتون فريدمان"** وهي التى طرحها فى كتابه **" الرأسمالية والحرية "**، حيث

يؤكد فى هذا الكتاب " **أن الأزمات فقط سواء كانـت حقيقيـة، أو مـصطنعة يمكنها أن تحقق تغييرا حقيقياً** " المحافظون الجدد يقومون بهذا الدور اليوم، وينفذون أجندة الشركات الكبرى التى تقوم على ثلاث خطوات كلها تعكس الجشع:

أ - إزالة كل ما يتعلق بالقطاع العام .

ب - تحرير كامل لعمل الشركات، أى تخفيف القيود إلى أقصى حد، أو إلغاؤها تماما .

جـ - خفض الإنفاق العام إلى أدنى مستوى، أو الاستغناء عنه تماما إن كان ذلك ممكنا.

تلك السياسة تؤدى إلى خلق طبقة قوية من رجال الأعمال الذين يشاركون طبقة السياسين الفاسدين . وهكذا ظهرت طبقة المليارديرات فى روسيا والأمراء فى الصين والبيرانهاس فى شيلى و رجال الأعمال الجدد فى مصر،كل هؤلاء وغيرهم موالون " **لبوش وتشينى** "والمحافظين الجدد .

فى كل هذه الدول التى طبقت الخصخصة، وحرية السوق، تم تحويل ثروات ضخمة من المال العام إلى أيدٍ خاصة ، فى نفس الوقت يترك الدين العام المحلى والأجنبى ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، ومن ثَم تتسع الفجوة بين الأثرياء، ثم تبدأ بعد ذلك حملة للمزايدة على الشعور القومى مثل: الدعوة إلى الحرب على الإرهاب التى أطلقها الرئيس الأمريكى من أجل تبرير الإنفاق بلا حدود على الأمن .

فى مقالة نشرتها كلاين فى صحيفة " **هافينجتون بوست** " أن كتابها نشر من أجل أن نكون مستعدين للصدمة المقبلة . وقد جاءت الصدمة فى شكل الأزمة المالية القائمة عام **2008**م ، وبدأت الشركات الكبرى فى العمل من أجل استغلالها لحسابها، ومن أجل زيادة ثراء الأغنياء الذين خلقوا أزمة أسواق المال . إن معظم المحللين يرون أن المبلغ الذى وافق عليه الكونجرس الأمريكى ومقدارة **700** مليار دولار وهى أموال دافعى الضرائب متوسطى الدخل سيحرمون منها من أجل إنقاذ كبرى الشركات الرأسمالية والبنوك التى خلقت الأزمة ، وهكذا مَنْ صَنَع الأزمة استفاد منها على حساب الفقراء .

4) جوزيف ستبحلتيز :

اقتصادى أمريكى حاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد ، استطاع أن يضع يده على المفارقة الرئيسية فى خطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ البنوك والشركات الرأسمالية ، تتمثل هذه المفارقة فى أن النموذج الرأسمالى سقط سقطة مدوية أمام أنظمة العالم، لأنه قام أساسا على كف يد الدولة عن التدخل فى المجال الاقتصادى، وترك السوق حرة طليقة ، توازن نفسها بنفسها من خلال آلية العرض والطلب .

ولم يتوقف الأمر عند حد الاقتصاد الأمريكى ، بل استخدمت الولايات المتحدة الترغيب مرة والترهيب مرات عديدة فى الضغط على العديد من الدول فى مختلف أنحاء العالم، لكى تطبق النموذج الرأسمالى الأمريكى بالكامل وذلك من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

ولكن الأزمة المالية الأخيرة أفقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مصداقيتها أمام دول العالم ، حيث ضخت الحكومة الأمريكية كمية هائلة من الأموال لإنقاذ البنوك والشركات الرأسمالية ، بل ارتكبت الخطيئة الكبرى التى طالما نددت بها وهو اللجوء إلى تأميم المؤسسات الاقتصادية وهو عكس ما أجبرت عليه غيرها من بيع للشركات والمؤسسات الاقتصادية تحت مسمى **"الخصخصة"** .

5) لورنس فيلفل :

عميد كلية الحقوق فى ماسوشوش ، وهو رجل قانون بارع ، التفت بذكائه إلى قصور التحليل والتفسير الاقتصادى للأزمة المالية ، لذلك لجأ إلى التحليل الثقافى . ومن هذا المنطلق يقرر لورنس بكل وضوح أن المرء ليس ضروريا أن يكون اشتراكيا – وهو ليس كذلك – لكى يدرك أن الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية ، بل هى فى المقام الأول أزمة ثقافية ، وذلك أنها تكشف عن فشل الثقافة السائدة تلك التى تبلورت منذ عهد الرئيس ريجان ، والتى تقوم على دِعامتين هما : النزعة العسكرية ، والجشع الذى لم توضع له أى قيود للحد منه . إن النزعة العسكرية الأمريكية بلغت ذورتها فى هذه الأيام ، حيث بلغت القواعد العسكرية الأمريكية فى العراق وأفغانستان والخليج

وغيرها من مناطق العالم بين 700 – 1100 قاعدة . هذه القواعد تتبعها بوارج، وسفن، وحاملات طائرات تقوم بدوريات بحرية منتظمة فى كل بحار ومحيطات العالم. كما أن ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية بلغت أكثر من 500 مليار دولار فى عام 2008 م ، وهى أكبر ميزانية دفاع فى العالم .

أما فيما يتعلق بالجشع الذى ليس له أى حدود أو قيود ، ذلك الذى تمارسه البنوك والشركات وطبقة رجال الأعمال من ملاك ومديرين . وقد ظهر ذلك جلياً فى المجال العقارى ، حيث جنت منه البنوك والشركات أرباحا طائلة تقدر بمليارات الدولارات على حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة ، حيث صدق هؤلاء البسطاء وعود البنوك، وشركات الاستثمار، واقترضوا للحصول على المسكن المناسب ، وعندما عجزوا عن السداد ، أصبح طردهم من مساكنهم أمراً مقضيا لا مفر منه .

إن هذه الثقافة الأمريكية الفاشلة التى روج لها مفكرو المحافظين الجدد ، هى المسئولة عن سيادة الجشع، وعدم الأمانة والخداع ، الذى أصبح أسلوبا للحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وهو ما دفع " **جـ . وردين بـ . راون** " رئيس الوزراء البريطانى إلى شن هجوم حاد على المصرفيين ، متهما إياهم بتبنى سلوك يتنافى مع القيم الإنسانية ، مشيرا إلى غياب قيم الأمانة والإخلاص فى العمل عن النظام المصرفى خلال السنوات القليلة الماضية . جاء ذلك فى خلال كلمة ألقاها براون أمام عدد من المصرفيين فى وول ستريت بنيويورك ، حذر فيها براون من أن عالمًا بدون قيم أو مبادئ هو عالم يعانى من عدم الاستقرار .

ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما نشرته المصادر الأمريكية من أن مدير أحد البنوك التى أفلست؛ وتهاوت وتدخلت الحكومة الأمريكية لإنقاذه ، تقاضى فى العالم الماضى 2007 م راتبا فقط مقداره 475مليون دولار . وعلى القارئ أن يتأمل فى هذا الرقم لكى يدرك أن هذه الرأسمالية الأمريكية تقوم على أساس النهب المنظم لأموال المودعين ، بالإضافة إلى الحصول -بطرق غير مشروعة- على عقود بمليارات الدولارات ، كما حدث فى العراق ، حيث حصلت شركة "**هيلبت . رون**" على عقود لإعادة إعمار العراق بمليارات الدولارات . وهذه الشركة كان يديرها "**ديك تشينى**"

نائب الرئيس الأمريكى " **جورج بوش** " –الابن– فى الفترة التى تـرك فيهـا العمـل كوزير للدفاع الأمريكى فى عهد " **جورج بوش** " –الأب– إلى أن تولى عمله كنائب للرئيس "**جورج بوش** " –الابن– ، باختصار فإن " **ديك تشينى**" تولى إدارة شركة هيلبترون خلال فترة حكم الرئيس الأمريكى الديمقراطى "**بيل كلينتون**".

لذلك بعد أن تولى " **ديك تشينى**" منصب نائب الرئيس الأمريكى وهو أحد أهم أقطاب المحافظين الجدد ومهندس احتلال العراق ، أعطى شركة هيلبـترون –بطريقـة غير شرعية– عقوداً بمليارات الدولارات لإعمار ما خربه فى العراق . تلـك باختـصار الثقافة السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول نشرها فى العالم أجمع .

وتجب الإشارة هنا إلى أن الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور فى خطبة الـوداع عنـد انتهاء فترة رئاسته قد حذر الشعب الأمريكى مـن "المركـب العـسكرى الـصناعى " الذى يسيطر على المجتمع الأمريكى كله والذى هو السبب الأساسى فى كـل الحـروب العدوانية التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية . إننا فى حاجة ماسة إلى قـراءة تـاريخ الولايات المتحدة برؤية نقدية لكى تؤمن بأن ما حدث هـو أمـر طبيعـى – مـن وجهـة النظر الأمريكية – ولكن بمنطق الحق والعدل لن يستمر إلى الأبد ، بل لابـد مـن نهايـة مأساوية، ولعلها قد حانت الآن ؟

6) الإمبراطورية الأمريكية تحتضر :

تعتبر شركتـا " **فانى فير** " و " **فريدى ماك** " أكـبر شركتـين للـرهن العقـارى ليس فى الولايات المتحدة وحدها، وإنما ربما فى العالم ، وكانـت الـشركتان قـد وضـعتا تحت وصاية الحكومة فى 7 سبتمبر**2008**م ، وشكل ذلك بداية تـدحرج كـرة الـثلج ، وحتى ندرك الحجم الهائل الذى كانت تعمل فيه الشركتان فى مجال الإقراض العقـارى نجد أنه فى عام **1990**م كانت الشركتان تمتلكـان **740** مليـار دولار مـن القـروض ، لكن هذا الرقم ارتفع خلال خمس سنوات ليصبح فى عام **1995**م حوالى **1250** مليار دولار ، وفى عام **1999** وصـل إلى **2000** مليـار دولار ثـم تـضاعف فى عـام **2005** ليصل إلى **4000** مليار دولار وعند تأميمهما فى 7 سبتمبر عام **2008**م كان فى حوزتهما

5400 مليار دولار من القروض ، وهو ما يعادل 45٪ من حجم القروض العقارية فى الولايات المتحدة .

فى نفس الوقت كانت الشركتان تدعمان 97٪ من السندات المرفقة بقروض الرهن العقارى ، بعد تحول الرهن العقارى فى الولايات المتحدة من مجرد الحصول على مسكن إلى عملية اجتذاب لثروات كثيرة من المستثمرين والدول الأجنبية لجنى أرباح طائلة من الأسواق الأمريكية التى كانت قيمة العقار تتضاعف فيها بشكل كبير ، لكن الأمر فى النهاية لم يكن سوى فقاعة كبيرة ، حيث كان التضاعف فى أسعار العقارات جزءا من تلاعبات كبيرة أدت فى النهاية إلى انفجار الفقاعة ، وغرق العالم فى أكذوبة الفقاعة المالية الأمريكية والأرباح الزائفة ، واتضح أن جزءا كبيرا من اللعبة كان من أجل دفع أموال طائلة كرواتب وحوافز وأرباح لمدراء الشركات والبنوك الكبرى كانت تصل إلى سبعين مليون دولار سنويًا لبعضهم .

ورغم انكشاف كثير من الفضائح مثل فضيحة شركة "فانى فير" عام 2004 حينما اتهمت بتزوير حساباتها، ومنح علاوات أكبر لمدرائها مما دفع المدراء الثلاثة إلى الاستقالة ودفع غرامة مالية مقدارها مائة مليون دولار ، إلا أن الأكاذيب والتزوير والخداع لم يتوقف وكان كل ذلك تحت سمع إدارة بوش وبصرها ، وحتى ندرك حجم الفقاعة والخداع الذى قامت به الولايات المتحدة عبر مؤسساتها، وأغرقت فيه العالم فى بحر هائل من الخسائر والأكاذيب ، فقد كانت تقديرات المؤسسات المالية والعقارية العالمية لقيمة العقارات فى العالم حتى العام 2000م لا تزيد على 40 تريليون دولار ، لكن هذا الرقم وصل فى عام 2007م إلى 70 تريليون دولار أى أن حجم ما تملكه البشرية على مدار تاريخها من عقار وصل إلى الضعف تقريبا خلال سبع سنوات وهذا يكشف حجم الأكذوبة الكبرى التى قاموا بها فى تحديد أسعار وهمية، وغير حقيقية للعقارات ،ويمكننا القياس على ذلك فى جميع الجوانب الأخرى .

ولعل هذا ما جعل فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التـ ـاريخ" ينعى حقبة الهيمنة الأمريكية على العالم فى مقال رئيسى نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية فى 14 أكتوبر 2008م تحت عنوان " انهيار الاقتصاد الأمريكى " فالأمر لم يقف عند حد

إفلاس "**ليمان براذر**" أو أكبر شركتين للإقراض العقارى "**ف. انى فيـ. ر**" و "**فريدى ماك**" وإنما كان هناك عشرات البنوك والشركات ، على رأسها بنك الأعمال الأمريكى "**ميريل لينش**" وبنك الأعمال الأمريكى "**بيرستيرنز**" واضطرار بنكى الأعمال المستقلين العملاقين "**جولد مان ساكس**" و"**مورجان ستانلى**" للتحول لمجموعتين مصرفيتين قابضتين ، والمجموعة الأمريكية "واشنطن ميوتشوال" سادس أكبر بنك أمريكى من حيث الأصول أعلنت إفلاسها فى **25** سبتمبر **2008**م بعدما حققت خسائر مقدارها **30** بليون دولار فى وقت كانت تبلغ أصوله **300** بليون ، ووصف انهياره بأنه "**أكبر كارثة مصرفية فى تاريخ أمريكا** ، **وقامت سـ. يتى جروب بشراء واكوفيا** " رابع بنك أمريكى من حيث الأصول فى **29** سبتمبر **2008**م ، هذا بعض ما وقع داخل الولايات المتحدة خلال شهر سبتمبر **2008** م فقط.

المبحث الرابع

انهيار دولة إسرائيل

زوال إسرائيل حقيقة مؤكدة بشَّر بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فى حديثه الشريف حيث روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **" لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، حتى يقول الحجر وراءه اليهودي: يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقتله"** (ذكره في: صحيح الجامع الصغير برقم - **7414**)، وفي رواية لمسلم: **"لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي، فتعال فاقتله. إلا الغرقد، فإنه من شجر اليهود"** (ذكره في: صحيح الجامع الصغير أيضًا -**7427**). ، والمتبع لمجرى الأحداث منذ انتصار إسرائيل الهش فى عام **1967**م . وأقول: إنه انتصار هش لأن انتصارها لا يرجع إلى قوتها بل يرجع إلى سوء القيادة والتخطيط للجيوش العربية آنذاك، فكلنا يعلم مدى تخبط وعشوائية القيادة العسكرية المصرية بالذات ، تلك التى أمرت بالانسحاب غير المبرر من سيناء ومن ثم أخذتها إسرائيل بدون أى قتال حقيقى ، ومع ذلك كانت هناك نماذج استطاعت أن تقاتل ببسالة منقطعة النظير رغم صدور الأمر لها بالانسحاب !

وكان من أهم نتائج هزيمة **5** يونيو **1967**م أن إسرائيل أصبحت أكبر ما يمكن من حيث المساحة ، فقد احتلت كل فلسطين بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية ، ثم اجتاحت عام **1982**م جنوب لبنان . ثم أخذت إسرائيل فى الانكماش بعد ذلك بسبب ضراوة المقاومة العربية، والتخطيط الجيد

للمواجهة معها ، الأمر الذى أجبر إسرائيل على الانسحاب رويدا رويدا من الأراضى العربية لتعود إن شاء الله قريبا كما كانت قبل هزيمة يونيو 1967م . وفيما يلى بيان لكيفية عودة إسرائيل إلى الانكماش أمام المقاومة العربية الباسلة :

1- بداية انهيار إسرائيل بدأت مع حرب الاستنزاف التى أعقبت هزيمة يونيو 1967م وقد استمرت هذه الحرب أكثر من 500 يوم ، فى هذه الحرب استطاع المصرى أن يلقن الإسرائيليين دروساً عديدة ، وتكبد العدو الإسرائيلى خسائر فادحة فى قواته الجوية والبرية ، وملحمة رأس العش التى أثبتت الأداء العالى والشجاعة المنقطعة النظير التى يتمتع بها الجيش المصرى . وتوالت الانتصارات بتدمير المدمرة إيلات أمام سواحل بورسعيد ، وتفجير السفن العسكرية الإسرائيلية فى ميناء إيلات الإسرائيلى . ويكفى فقط أن القوات الخاصة المصرية كانت تعبر القناة ليلاً خلال حرب الاستنزاف لتقوم بتنفيذ العمليات المحددة لها وكانت تعود فى كثير من الأحيان بأسرى من الجيش الإسرائيلى الذى كان يقال عنه: إنه لا يقهر . إن البطل إبراهيم الرفاعى استطاع أن ينفذ 72 عملية فدائية خلف خطوط العدو خلال حرب الاستنزاف .

2- جاءت حرب رمضان / أكتوبر 1973م لتتوج الانتصار المصرى الساحق على العدو الإسرائيلى ، وأظهرت هذه الحرب المعدن الخسيس والأداء السيئ للجيش الإسرائيلى الذى كان يقال عنه: إنه لا يقهر ، فقد فروا مذعورين أمام الأداء عالى الكفاءة للجيش المصرى ، وشجاعة أفراده وتنافسهم على الشهادة ضباطا كانوا أم جنودا ، وأهم ما يميز حرب رمضان / اكتوبر 1973م أنها قامت على أساس الإيمان الصادق والتخطيط العلمى السليم ، فكان ذلك مفتاح النصر العظيم فى شهر رمضان المعظم الذى شهد أعظم الانتصارات الإسلامية ابتداء من غزوة بدر الكبرى ، وفتح مكة، وحطين، وعين جالوت وغيرها من الانتصارات العظيمة . لقد استطاع جندى اسمه عبد العاطى أن يدمر 27 دبابة بسلاح بسيط هو الـR.B.J

الذى كان يُحمل على الكتف، ويتطلب أن يكون قريبا من الدبابة حتى يلحق بها إصابة مباشرة ، إنها شجاعة المقاتل المؤمن الحريص على الشهادة في سبيل الله .

3- إن كثيرًا من الشباب المصري والعربي والمسلم وهم ما دون سن الأربعين عامًا لا يعرفون كثيرًا عن حرب رمضان/ أكتوبر 1973م، لقد استطاع الجيش المصري أن يدمر للعدو الإسرائيلي 220 دبابة في أقل من 48 ساعة، تم تدمير كل هذه الدبابات باستخدام أسلحة فردية قيمة هذه الأسلحة وقوة تدميرها تتوقف على شجاعة من يحملها من الرجال، هؤلاء الرجال لا تعرف قلوبهم الخوف، لقد أسروا العقيد عساف ياجوري قائد أحد لواءات المدرعات مع من بقى حيًا من ضباطه وجنوده. وفي هذه الحرب الباسلة أيضًا أسر الضابط المصري الرائد/ زغلول فتحي قائد كتيبة الصاعقة التي أسقطت واستولت على نقطة لسان بور توفيق الحصينة، إحدى نقاط خط بارليف المعروف بأنه أقوى خط دفاعي عرفته الحروب. لقد أصر هذا القائد المصري العربي المسلم أن تكون مراسم الاستسلام بتسليم العلم الإسرائيلي، وليس قطعة قماش بيضاء والمتعارف على رفعها علامة على الاستسلام. لقد فرض القائد المصري إرادة المنتصر على المستسلم المنكسر وأجبره على تسليم علم بلاده بهذه الصورة المهينة التي قبلها الضابط الصهيوني وجنوده الأصاغر، لأنهم يخشون الموت ومتعلقون بالحياة لأنهم يحاربون على غير عقيدة حقيقية. لم يكن هذا القائد الإسرائيلي وجنوده إلا جزءًا يسيرًا من مئات الأسرى الذين وقعوا في قبضة الجيش المصري خلال الساعات الأولى من الحرب، عندما اكتشف الصهاينة أنهم أمام جيش لا يعرف الخوف فإما النصر وإما الشهادة.

4- يجب أن نتذكر دائما أن المخابرات المصرية استطاعت هزيمة المخابرات الإسرائيلية في مواقف عدة ، يؤكد ذلك خطة الخداع الاستراتيجى التى اتبعتها مصر لتضليل المخابرات الإسرائيلية وأقمار التجسس الأمريكية حول موعد بدء حرب رمضان/ أكتوبر 1973م . واختيار مصر يوم السبت الذى يوافق عيد الغفران

اليهودى وبدء الحرب الساعة الثانية بعد الظهر ، وهذا توقيت لم يتم اختياره من قبل لبدء أى حرب فى العالم .

5- ثم تتابعت الهزائم للدولة العبرية ، فكانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م ، تلك التى استطاعت إسرائيل الالتفاف حولها باتفاقية أوسلو التى أعقبتها مباحثات السلام المستمرة منذ تسعينيات القرن الماضى حتى يومنا هذا ولم تحرز أى تقدم ، فهى مباحثات من أجل المباحثات فقط .

6- الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان عام 2000م بعد تلقى الجيش الإسرائيلى هزيمة نكراء على أيدى المقاومة الإسلامية اللبنانية ، الأمر الذي دفع هذا الجيش إلى الانسحاب بدون أى قيد أو شرط، وبشكل فجائى ودون أى ترتيب مقدم .

7- حرب لبنان 2006م ، حيث استمرت إسرائيل فى قصف لبنان لمدة 33 يوماً من الجو و البحر ، ولم تتحرك أى دولة غربية من أجل وقف الحرب أملاً فى انتصار إسرائيل ، وعندما ظهرت الحقيقة أن إسرائيل لن تستطيع كسب الحرب ، لأن قواتها البرية لم تستطع أن تتقدم أكثر من 2 كيلو فقط داخل الأراضى اللبنانية تكبدت خلالها خسائر جسيمة فى الأرواح والمعدات ، مع فشل كامل لعمليات الإنزال البرى التى حاولت إسرائيل القيام بها . وبعد التأكد من خسارة إسرائيل للحرب تحرك مجلس الأمن الدولى وأصدر قراره بوقف القتال، ومع وضع قوات "اليونيفل" فى جنوب لبنان لحماية شمال إسرائيل مستقبلا . وكان من نتائج هذه الحرب إطلاق سراح أكثر من 300 أسير عربى، وعلى رأسهم سمير القنطار الذى كانت إسرائيل ترفض الإفراج عنه ، ولكنها اضطرت إلى الإفراج عن هذا العدد الكبير مقابل رفات الجنديين المختطفين فقط .

8- الحرب على غزة 2008/ 2009م وقد استمرت 22 يومًا استخدمت فيها إسرائيل كل قوتها البرية والجوية والبحرية ، واستخدمت الأسلحة المحرمة دوليا من قنابل عنقودية و فسفورية ، وتم استهداف الطواقم الطبية، وتدمير سيارات الإسعاف التى تقوم بإخلاء الجرحى ، كل ذلك بحجة منع إطلاق الصواريخ من غزة على

المدن والبلدات الإسرائيلية . وبعد التأكد من أن إسرائيل لم تحقق أى هدف من الأهداف المعلنة أو غير المعلنة، وعلى رأسها وقف إطلاق الصواريخ من غزة وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليط ، قررت إسرائيل إنهاء العمليات الحربية من جانب واحد .

9- هذا بالإضافة إلى أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية فى انهيار مستمر ، لأن المجتمع الإسرائيلى مجتمع قائم على المهاجرين من دول شتى مختلفة العادات والتقاليد ولا يجمعهم إلا أنهم يهود ، بالإضافة إلى التفرقة الواضحة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين فى المعاملة وتولى المناصب . كما أن الخوف الدائم داخل إسرائيل من التزايد المستمر فى نسبة المواطنين العرب ، أو ما يسمى بالخطر الديمجرافى العربى على مستقبل إسرائيل- كل ذلك يحول دون أمنهم واستقرارهم .